٣ ـ يعيّن رئيس الجامعة الموظفين الإداريين وغيرهم من الموظفين على أساس أحكام وشروط يحددها المجلس لتلك التعيينات ووفقاً لهذا الميثاق. ويولى الاعتبار الواجب لدى تعيينهم إلى مقاصد الجامعة وأهدافها.

٤ ـ يجوز لرئيس الجامعة أن يعيّن، حسب رغبته، أعضاء في هيئة التدريس وموظفين بصفة مؤقتة لأغراض بعينها، وفقاً لهذا الميثاق.

المادة ١٦

الطلاب

يلحق الطلاب بالجامعة وفقاً للشروط التي يحددها المجلس. وفي هذا الشأن، يضع المجلس في اعتباره الحاجة إلى تأمين تمثيل عالمي النطاق، مع إيلاء اهتمام خاص لاشتراك الأقليات. وينبغي نشدان التكافؤ بين الطلاب والطالبات في الجامعة.

المادة ١٧

برامج الجامعة ودرجاتها العلمية

١ ـ يكون علم السلم، الذي يشمل دراسة السلم والتعليم لأغراض السلم وحقوق الانسان، هو الاهتمام الرئيسي للجامعة. وتركز الدراسات التي تجرى في الجامعة على موضوع السلم الدولي. ويلزم إنجاز برنامج دراسات، يشمل علم السلم كمادة إلزامية، من أجل الحصول على أي درجة علمية تمنحها الجامعة.

٢ ـ تمنح الجامعة، في جملة أمور، درجتي الماجستير والدكتوراه بموجب أحكام وشروط يحددها المجلس.

المادة ١٨

أصول الجامعة وتمويلها واستخدام

مواردها المالية

١ ـ تتألف أصول الجامعة من الأرض التي تبرعت بها حكومة كوستاريكا لتكون مقر الجامعة، والمرافق التي تشيّد عليها، والأوقاف التي تخصص لها.

٢ ـ تستمد الجامعة إيراداتها من التبرعات التي تقدمها الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومن الأوقاف، والمصادر غير الحكومية الأخرى، ومن الرسوم التعليمية والرسوم المتصلة بذلك.

٣ ـ للجامعة حرية اتخاذ قرارات بشأن استخدام الموارد المالية المتاحة لها من أجل الاضطلاع بوظائفها، وذلك وفقاً للنظام المالي الذي يضعه المجلس ويقرّه.

المادة ١٩

التعديلات

١ ـ يجوز للجهات التالية أن تقترح على المجلس إجراء تعديلات لهذا الميثاق، تتفق هي والأهداف والمقاصد الأساسية للجامعة وهي والاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم:

(أ) دولة طرف في الاتفاق؛

(ب) رئيس الجامعة؛

(ج) أي عضو آخر في مجلس الجامعة.

٢ ـ يلزم لاعتماد التعديلات موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس عليها.

٣ ـ تُخطر الدول الأطراف في الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم، دون إبطاء، بأي تعديل للميثاق يعتمده المجلس.

تذييل الميثاق

المبادئ العامة التي وضعتها لجنة جامعة السلم التي أنشأتها الجمعية العامة عملاً بقرارها ١١١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩

١ ـ إن استمرار وجود الحرب في تاريخ البشرية ونمو التهديدات ضد السلم في العقود الأخيرة يهدد بالخطر وجود الجنس البشري نفسه ويجعل من المحتّم عدم النظر بعد الآن إلى السلم بوصفه مفهوماً سلبياً، أو نهاية للنزاع أو مجرد توفيق دبلوماسي، وإنما ينبغي تحقيقه وضمانه عن طريق أثمن وأكفأ مورد يحوزه الانسان ألا وهو التعليم.

٢ ـ وإن السلم يمثل الالتزام الأساسي الذي لا رجعة فيه للدولة، والهدف الأساسي للأمم المتحدة، إذ أنه هو سبب وجودها. بيد أن أفضل أداة لإحراز هذا الخير الأسمى للبشرية، أي التعليم، لم يجر الاستفادة منها بعد.

٣ ـ ولقد سعى الكثير من الدول والمنظمات الدولية إلى تحقيق السلم عن طريق نزع السلاح. ولا بد من مواصلة هذا الجهد، بيد أن الحقائق تظهر أنه ينبغي للانسان ألاّ يسرف في تفاؤله ما دام العقل البشري لم يتشرب فكرة السلم منذ عهد مبكر. ومن الضروري تحطيم الدائرة المفرغة للنضال من أجل السلم دون وجود أساس تعليمي.

٤ ـ وإن هذا هو التحدّي الذي يواجه الآن جميع الدول وجميع بني البشر مع اقتراب القرن الحادي والعشرين. ولا بد من اتخاذ القرار بإنقاذ الجنس البشري، الذي تتهدّده الحرب، عن طريق التعليم لغرض السلم. فإذا كان التعليم قد شكّل أداة للعلم والتكنولوجيا فمن باب أولى أن يستخدم لإعمال هذا الحق الأساسي من حقوق الانسان.

٥٦/٣٥ ـ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث

إن الجمعية العامة،

١ ـ **تعلن** عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث، الذي يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١؛

٢ ـ **تعتمد** الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث، على النحو الوارد في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٣

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

مـرفق

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث

المحتـويـات

الفرع		الفقرات
أولاً ـ	ديباجة	١ ـ ١٦
ثانياً ـ	الغايات والأهداف	١٧ ـ ٥١
ثالثاً ـ	تدابير السياسة العامة	٥٢ ـ ١٦٨
	ألف ـ التجارة الدولية	٥٢ ـ ٧١
	باء ـ التصنيع	٧٢ ـ ٨٠
	جيم ـ الأغذية والزراعة	٨١ ـ ٩٥
	دال ـ الموارد المالية لأغراض التنمية	٩٦ ـ ١١٤
	هاء ـ القضايا النقدية والمالية الدولية	١١٥
	واو ـ التعاون التقني	١١٦
	زاي ـ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١١٧ ـ ١٢٥
	حاء ـ الطاقة	١٢٦ ـ ١٢٧
	طاء ـ النقل	١٢٨ ـ ١٣٣
	ياء ـ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	١٣٤ ـ ١٣٥
	كاف ـ أقل البلدان نمواً، وأشد البلدان تأثراً، والبلدان الجُزُرية النامية والبلدان النامية غير الساحلية	١٣٦ ـ ١٥٥
	لام ـ البيئة	١٥٦ ـ ١٥٨
	ميم ـ المستوطنات البشرية	١٥٩ ـ ١٦٠
	نون ـ الإغاثة في حالات الكوارث	١٦١
	سين ـ التنمية الاجتماعية	١٦٢ ـ ١٦٨
رابعاً ـ	استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة	١٦٩ ـ ١٨٠

أولاً ـ ديباجة

١ ـ إن الحكومات، إذ تستهل عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الذي يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، تكرّس نفسها من جديد لتحقيق الأهداف الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتعيد رسمياً تأكيد عزمها على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[١٦] الصادرين عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية[١٧]، والقرار المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي[١٨]، الذي اتخذته الجمعية في دورتها الاستثنائية السابعة، وكلها ترسي أسس إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٢ ـ وكان اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني[١٩] خطوة هامة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. على أنه سرعان ما وضحت أوجه القصور في هذه الاستراتيجية إذ صيغت في إطار النظام القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية. ذلك أن أوجه عدم الإنصاف والاختلالات التي تتسم بها هذه العلاقات تزيد من اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتشكل عقبة رئيسية أمام تنمية البلدان النامية وتضر بالعلاقات الدولية وبتعزيز السلم والأمن العالميين. وفي منتصف العقد دعا المجتمع العالمي إلى إعادة تشكيل أساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وبدأ مسعاه لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

٣ ـ وما زالت غايات وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الثاني إلى حد كبير لم تتحقق. وعلاوة على ذلك، فقد أضرت الاتجاهات السلبية الحالية في الاقتصاد العالمي بحالة البلدان النامية، وأضعفت نتيجة لذلك فرص نموها. وقد تضرّرت البلدان النامية بوجه خاص بالأزمة الاقتصادية المستمرة نتيجة زيادة قابلية اقتصاداتها للتأثر بالعوامل الخارجية. وأدى المناخ الحالي العصيب للاقتصاد الدولي، بوجه خاص، إلى زيادة حدة المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية ولاسيّما تلك المدرجة في فئات خاصة حيث الاحتياجات والمشاكل الإنمائية أعظم، وحيث توجد أفقر القطاعات السكانية. والحقيقة القاسية التي تواجه البشرية اليوم هي أن ما يقرب من ٨٥٠ مليوناً من البشر في العالم النامي يعيشون على هامش الوجود ـ يعانون من الجوع والمرض وعدم توفر المأوى والعمالة المجزية.

٤ ـ وما برح الاقتصاد الدولي في حالة اختلال هيكلي. فهو يتسم بمعدل نمو بطيء بدرجة أكبر ومصحوب باتجاه مطرد لازدياد التضخم والبطالة وعدم الاستقرار النقدي الذي طال أمده، والضغوط الحمائية المكثفة، والمشاكل الهيكلية وسوء التكيف، واحتمالات النمو غير الأكيدة على المدى الطويل. ولا سبيل في اقتصاد عالمي مترابط إلى حل هذه المشاكل دون حل المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن التعجيل بتنمية البلدان النامية يتسم بأهمية حيوية لنمو الاقتصاد العالمي نمواً مطرداً، كما أنه ضروري للسلم والاستقرار العالميين.

٥ ـ ولا ينبغي أن تصد الصعوبات الحالية المجتمع العالمي عن حتمية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. وإن التحدي الذي تطرحه التنمية يستدعي بدء عهد جديد من التعاون الدولي الفعّال والهادف في ميدان التنمية، يستجيب لاحتياجات ومشاكل البلدان النامية.

---

(١٦) قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦).

(١٧) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د إ ـ ٢٩).

(١٨) قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧).

(١٩) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥).

٦ ـ والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث جزء لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي المتواصلة للتعجيل بتنمية البلدان النامية وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، كما أنها موجهة نحو تحقيق أهدافه. ويتطلب ذلك، بوجه خاص، أن تشارك البلدان النامية مشاركة منصفة وكاملة وفعّالة في صياغة وتطبيق جميع القرارات المتخذة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بغية إحداث تغييرات بعيدة الأثر في هيكل النظام الاقتصادي الدولي الحالي على أساس عادل ومنصف، وبسط السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها وأنشطتها الاقتصادية.

٧ ـ وتهدف الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بغية تقليل التفاوتات الحالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تقليلاً كبيراً، فضلاً عن القضاء المبكر على الفقر والتبعية، وهي أمور من شأنها أن تسهم بدورها في حل المشاكل الاقتصادية الدولية وفي دعم التنمية الاقتصادية العالمية، كما أنها ستتدعم بهذه التنمية القائمة على أساس العدالة والمساواة والنفع المتبادل. والاستراتيجية الإنمائية الدولية مهمة ضخمة تتطلب اشتراك المجتمع الدولي بأسره لتعزيز التعاون الدولي في ميدان التنمية.

٨ ـ ويجب أن تعزز عملية التنمية كرامة الانسان، فالهدف النهائي للتنمية هو التحسين الدائم لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد الناتجة عنها توزيعاً عادلاً. وفي هذا الإطار، سيحدث تحسن ملموس في مركز المرأة خلال هذا العقد. ووفقاً لهذه النظرة، فإن النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والعدالة الاجتماعية هي عناصر أساسية لا تتجزأ للتنمية. ولذلك ينبغي أن تعكس الاستراتيجية الإنمائية الدولية على نحو تام الحاجة إلى اعتماد سياسات كافية ومناسبة، يحددها كل بلد في إطار خططه وأولوياته الإنمائية، للتحرك نحو تحقيق هذا الهدف النهائي للتنمية. وينبغي التعجيل بمعدل التنمية في البلدان النامية ككل تعجيلاً كبيراً حتى يتسنى لها تحقيق هذه الأهداف.

٩ ـ وتقع المسؤولية الأساسية عن التنمية في البلدان النامية على عاتق هذه البلدان نفسها. على أنه لا غنى عن اتخاذ تدابير فعّالة من جانب المجتمع الدولي لخلق بيئة تساند مساندة كاملة الجهود الوطنية والجماعية للبلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية. أما البلدان النامية فعليها أن تواصل الاهتمام على نحو متزايد بالاعتماد الجماعي على الذات كوسيلة للتعجيل بالتنمية فيها والإسهام في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

١٠ ـ وتتطلب أكثر المشاكل إلحاحاً والوضع المتدهور في أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً، ويجب اتخاذ تدابير خاصة وفعّالة للقضاء على العقبات الأساسية التي تواجه هذه البلدان وضمان التعجيل بالتنمية فيها. وبالمثل، يجب اتخاذ تدابير وإجراءات محددة لمواجهة المشاكل الخاصة والملحّة للبلدان غير الساحلية والبلدان الجُزُرية وأشد البلدان تأثراً من بين البلدان النامية.

١١ ـ وتراعى أيضاً المشاكل الإقليمية المحددة للبلدان النامية، حيثما وجدت وحيثما وردت في الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية، مثل خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا[٢٠]، وذلك باتخاذ تدابير فعّالة ومناسبة في إطار تدابير السياسة العامة المتخذة لصالح البلدان النامية جميعاً.

١٢ ـ وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي جميعاً أن يتخذوا تدابير عاجلة للقيام دون إبطاء بإنهاء الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية والفصل العنصري والتمييز العنصري والهيمنة والتوسع وجميع أشكال العدوان والاحتلال الأجنبيين، وكلها تشكل عقبات رئيسية أمام التحرر الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية.

١٣ ـ ومن الأمور ذات الأهمية القصوى لنجاح الاستراتيجية الإنمائية الدولية احترام استقلال كل بلد وسيادته وسلامته الإقليمية احتراماً كاملاً، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أية دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. وينبغي أن يكون هناك تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعّالة، بما في ذلك التنفيذ العاجل لتدابير نزع السلاح التي من شأنها أن تفرج عن موارد إضافية ضخمة يمكن استخدامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة لفائدة البلدان النامية.

١٤ ـ ومن الضروري تعبئة الرأي العام في جميع البلدان، ولاسيّما في البلدان المتقدمة النمو، بغية تأمين التزامها التام بغايات وأهداف الاستراتيجية الحالية وبتنفيذها. واعترافاً لما للهيئات التشريعية من دور هام في الإسهام في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعداداً واقعياً وتنفيذها تنفيذاً فعّالاً، ستكون المساندة من جانب أعضاء الهيئات التشريعية ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية.

١٥ ـ وتقوم أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، على النحو المناسب، بالمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية وفي التماس سبل جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية.

١٦ ـ وتسمي الحكومات العقد الذي يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث، وتتعهد، منفردة ومجتمعة، بتنفيذ التزامها بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة والإنصاف، وتتبنى غايات وأهداف الاستراتيجية، وتوطد العزم على ترجمتها إلى واقع باتخاذ مجموعة متسقة من تدابير السياسة العامة المترابطة والملموسة والفعّالة في جميع قطاعات التنمية. ويرد أدناه عرض لهذه الغايات والأهداف وتدابير السياسة العامة.

ثانياً ـ الغايات والأهداف

١٧ ـ تهدف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث، بوصفها جزءًا متكاملاً من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، إلى التعجيل بتنمية البلدان النامية. وهي بإسهامها في حل المشاكل الاقتصادية الدولية ستساعد كثيراً في التنمية الاقتصادية العالمية المتواصلة، وتعزز إنجاز الغاية النهائية من التنمية ـ وهي تحسين أحوال كل البشر. وهي تتضمن

---

(٢٠) انظر A/S-11/14، المرفق الأول.

وتقتضي تغييرات في الاقتصاد العالمي، وفي اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نفسها؛ كما تدعو إلى إجراء تغييرات مؤسسية وهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن مسؤولية كل الحكومات في اقتصاد عالمي مترابط أن تسهم في تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية. وتشير تجربة السبعينات بوضوح إلى أنه لا يمكن بلوغ غايات وأهداف المجتمع العالمي إلاّ من خلال بذل جهود في الثمانينات أكبر كثيراً من الجهود التي بذلت في عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني.

١٨ ـ وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى التعجيل بتنمية أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية لاسيّما تلك المدرجة في الفئات الخاصة حيث تبلغ الاحتياجات والمشاكل الإنمائية أشدها. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة وفعّالة للتخفيف من مشاكلها الملحّة، والتقليل من القيود الاقتصادية الأساسية التي توجهها.

١٩ ـ ويتطلب التعجيل بالتنمية توزيعاً أكثر إنصافاً للفرص الاقتصادية فيما بين الدول. ففي عالم يتسم بالترابط، سيكون ذلك مصدراً للقوة الاقتصادية. وهو يستتبع تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة في العالم، ناشئة بوجه خاص عن تصنيع البلدان النامية؛ ويقتضي مراقبة فعّالة من جانب تلك البلدان على استخدام مواردها الخاصة بها؛ ويتطلب إجراء تغييرات في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية لضمان مشاركة تلك البلدان بشكل منصف وكامل وفعّال في وضع وتطبيق كل القرارات في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية.

٢٠ ـ ويضع كل بلد نام لنفسه هدفاً للنمو في ضوء ظروفه الخاصة. ولتحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية، ينبغي أن يكون متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية ككل في خلال العقد هو ٧ في المائة وأن يكون في مستهل العقد أقرب ما يكون إلى هذا المعدّل. ويعد هذا الرقم المستهدف والأرقام المستهدفة المستمدة منه دليلاً عاماً على نطاق الجهود المركزة الواجب بذلها خلال العقد على المستويين الوطني والدولي. ويمكن، على أساس الحاجات والظروف وأنماط النمو الإقليمية، وضع غايات إقليمية أكثر تحديداً داخل إطار اللجان الإقليمية. ويقتضي الأمر بذل جهود خاصة تضمن للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض أن تبلغ المعدّل المتوسط وهو ٧ في المائة.

٢١ ـ وإذا ظل متوسط المعدّل السنوي لنمو السكان في البلدان النامية حوالي ٢٫٥ في المائة، فإن حدوث زيادة سنوية متوسطة قدرها ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة سنوية قدرها نحو ٤٫٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ومن شأن هذا أن يضاعف الدخل الفردي في البلدان النامية في حوالي منتصف التسعينات. ومثل هذا النمو في الدخل ضروري إذا أريد إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق زيادة كبيرة في نصيب البلدان النامية في الإنتاج العالمي للبضائع والخدمات، ونحو سد الفجوة المتزايدة الاتساع بين مستويات المعيشة في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. كما أن هذا النمو جوهري بالمثل إذا أريد لسكان البلدان النامية أن يستفيدوا من التنمية من خلال توسيع فرص العمالة، ورفع معدلات الدخل والاستهلاك، وتحسين الإسكان، وتوسيع نطاق مرافق الصحة والتعليم. وثمة حاجة أيضاً إلى التعجيل بالتنمية في البلدان النامية من أجل دعم السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والمنافع المستمدة من التنمية. وعلاوة على ذلك، سوف يسهم هذا النمو كثيراً في تحقيق نمو أكثر توازناً للاقتصاد العالمي.

٢٢ ـ ويحتاج حث خطى الإنتاج في البلدان النامية إلى توسيع وتنويع سريعين في تجارتها الدولية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية بشكل عام، ينبغي أن يكون التوسع في الصادرات والواردات من البضائع والخدمات بمعدلات سنوية لا تقل عن ٧٫٥ في المائة و٨ في المائة على التوالي. ويستلزم بلوغ معدلي النمو هذين، وتحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة في التجارة الدولية من خلال جملة أمور منها تحسين فرص وصول منتجاتها إلى الأسواق، ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً، وذلك في إطار الجهد العام لتحرير التجارة العالمية، ولاسيّما لصالح هذه البلدان، وفي إطار الجهود القوية المبذولة لمقاومة النزعة الحمائية بوصفها خطوات نحو دعم العدالة في العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وعلى البلدان المصنّعة أن تأخذ تماماً في الاعتبار أهداف البلدان النامية في التصنيع والتنمية عند صياغة سياساتها التجارية، لاسيّما بمواصلة تنفيذ سياسات التكيّف الفعّال التي تقوم على المنفعة المتبادلة والمزايا النسبية الدينامية والتعجيل بهذا التنفيذ.

٢٣ ـ ويستدعي حث خطى الإنتاج أن يصل إجمالي الاستثمارات إلى مستوى يقرب من ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٩٠. ولذلك، فإنه ينبغي للبلدان النامية أن تعبئ تماماً كل مواردها المالية المحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يزداد إجمالي المدخرات المحلية في البلدان النامية عامة، بحيث يبلغ نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٩٠. وعلى البلدان النامية التي تقل نسبة المدخرات فيها عن ١٥ في المائة أن تبذل جهوداً قوية لزيادتها بحيث تبلغ ٢٠ في المائة في أقرب وقت ممكن. وعلى البلدان التي تبلغ أو توشك أن تبلغ نسبة الادخار فيها ٢٠ في المائة أن تعمل على زيادتها كثيراً خلال العقد.

٢٤ ـ أما زيادة الاستثمارات والواردات اللازمة للتعجيل بالنمو بدرجة تتناسب مع بلوغ غايات وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية، فتقتضي تحقيق زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية بالقيم الحقيقية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي على وجه السرعة في المقترحات الرئيسية الأخيرة المقدمة من رؤساء الدول والحكومات وغيرها من المقترحات الهامة الرامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات التساهلية وغير التساهلية بالقيم الحقيقية إلى البلدان النامية. ويجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للعقد أن يصبح من المستطاع في سياق التغييرات والتحسينات المتواصلة في النظام المالي الدولي تعزيز تدفق الموارد المالية بأحكام وشروط أكثر ملاءمة للأغراض الإنمائية والظروف الاقتصادية للبلدان النامية. وتقوم كل البلدان المتقدمة النمو بإحداث زيادة سريعة وكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وذلك بغرض بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه وهو ٠٫٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وتجاوزه إن أمكن. وتحقيقاً لهذه الغاية.

ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هذا الهدف أن تبذل قصارى جهدها لبلوغه بحلول عام ١٩٨٥، على أن يتم ذلك على أي حال في موعد لا يتجاوز النصف الثاني من العقد. وينبغي بلوغ الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة في أسرع وقت ممكن بعد ذلك. وستكون جهود البلدان المتقدمة النمو أكبر كلما كان أداؤها النسبي أقل. وينبغي للبلدان النامية القادرة على تقديم المساعدة إلى غيرها من البلدان النامية أن تستمر أيضاً في ذلك. وفي إطار هذه الزيادة العامة لكل البلدان النامية، ومن أجل مواجهة أشد المشاكل إلحاحاً وتصحيح الحالة المتدهورة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية في الفئات الخاصة الأخرى حيث تبلغ الاحتياجات والمشاكل الإنمائية أشدها، توجه التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان بصورة متزايدة.

٢٥ - وينبغي بذل الجهود لتشجيع الزيادة في التدفقات الصافية لرؤوس الأموال غير التساهلية المطلوبة لاحتياجات التمويل الشاملة للبلدان النامية، مع مراعاة خططها وتسريعاتها الوطنية.

٢٦ - وبغية تهيئة ظروف أكثر مواتاة لتنمية البلدان النامية ونمو الاقتصاد العالمي بوجه عام، ينبغي تكثيف الجهود لزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، وذلك من خلال إصلاح آخر للنظام يتابع وينفذ على وجه السرعة في أوائل العقد وخلاله تحقيقاً لصالح المجتمع الدولي بأسره. ومن أجل بلوغ هذه الغايات، ينبغي للنظام النقدي الدولي أن يحقق اشتراك البلدان النامية بصورة منصفة وفعّالة في اتخاذ القرارات، على أن يراعى، في جملة أمور، تعاظم دور هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وتوافر عملية تكييف متناسقة وفعّالة، واستقرار أسعار صرف العملات الدولية، وزيادة تعزيز حقوق السحب الخاصة وتوسيع نطاقها بوصفها أصول الاحتياطي المركزي بغية تأمين مراقبة دولية أفضل على توفير السيولة الدولية وتوزيعها المنصف. ويولي صندوق النقد الدولي، عند وضع الشروط المرتبطة باستخدام موارده، المراعاة الواجبة للأهداف الاجتماعية والسياسية الداخلية للبلدان الأعضاء وإلى أولوياتها وظروفها الاقتصادية، بما في ذلك أسباب مشاكلها المتعلقة بموازين المدفوعات. وتستحث المؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف على مواصلة توسيع نطاق تسهيلاتها الإقراضية وتحسينها وإلى إنشاء تسهيلات جديدة حيثما دعت الضرورة بهدف مساعدة أعضائها، بما في ذلك على وجه الخصوص البلدان النامية التي تواجه صعوبات تتعلق بموازين المدفوعات.

٢٧ - ويؤدي استمرار التضخم في الاقتصاد العالمي، خاصة في البلدان المتقدمة النمو، إلى إعاقة النمو والتنمية، بل ويجعل حالة البلدان النامية أكثر حرجاً. وينبغي خفض معدل التضخم بصورة ملموسة، كما ينبغي التخفيف قدر الإمكان من آثاره الضارة للمساعدة في ضمان نمو اقتصادي مستمر ومتزايد وحقيقي، ولاسيّما في البلدان النامية. وستساعد سرعة النمو الاقتصادي في البلدان النامية في ترشيد الهياكل الإنتاجية وتقليل الضغوط التضخمية.

٢٨ - ويجب القضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن، على أن يتم ذلك بالتأكيد بنهاية هذا القرن. وينبغي خلال العقد إحراز تقدم ملموس نحو بلوغ الاكتفاء الذاتي في الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية من أجل ضمان مستوى ملائم من التغذية لكل انسان. وينبغي التوسع في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية ككل بمعدل سنوي لا يقل عن ٤ في المائة في المتوسط حتى يصبح في الإمكان تلبية احتياجات السكان في ميدان التغذية وتوسيع القاعدة اللازمة للتصنيع وتنويع الهياكل الاقتصادية، ولمعالجة حالات الاختلال القائمة حالياً في الإنتاج العالمي. كما ينبغي أن يزداد نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية ازدياداً كبيراً. ولتحقيق هذه الغايات، ينبغي أن تستمر البلدان النامية في تعزيز وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية الغذائية والزراعية في إطار أولوياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية. وينبغي دعم هذه الأهداف عن طريق تحويلات إضافية من الموارد الخارجية في إطار مزيد من تدفقات الموارد المالية الشاملة إلى البلدان النامية. ومن الضروري أيضاً خلق إطار دولي محسّن للتنمية الزراعية للبلدان النامية، يشمل زيادة استقرار الأسواق، ومزيداً من الأمن في الإمدادات الزراعية، والعمل بغية زيادة الإمكانيات التصديرية للبلدان النامية على تحسين فرص وصول منتجاتها الزراعية إلى الأسواق العالمية.

٢٩ - وينبغي أن تتوسع البلدان النامية ككل في إنتاجها الصناعي بمعدل سنوي قدره ٩ في المائة في المتوسط، وبذلك تقدم في أثناء العقد مساهمة هامة من أجل زيادة حصة البلدان النامية في الإنتاج الصناعي العالمي، وتضع الأساس لتحقيق الهدف المتمثل في حصول هذه البلدان على حصة قدرها ٢٥ في المائة من الإنتاج العالمي بحلول سنة ٢٠٠٠ على النحو المبين في إعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي[٢١]. وينبغي توجيه التصنيع لكي يلبي، بطريقة متكاملة، الاحتياجات العامة لتنمية الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية. وينبغي توجيه الأنشطة الصناعية لا لإشباع الاحتياجات المحلية المتزايدة في مجالي الطلب والعمالة فحسب بل بوصفها أيضاً عنصراً من عناصر الاقتصادات الوطنية المستقلة يزيد حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية من السلع المصنوعة. وأحد الأهداف الأساسية للمجتمع العالمي هو إيجاد نظام للتجارة يقوم على نمط دينامي من المزايا النسبية يعكس تقسيماً دولياً أكفأ للعمل. ومن ثم، ينبغي، بروح المنفعة المتبادلة، إحداث تغييرات بعيدة الأثر في هيكل الإنتاج العالمي من أجل زيادة إنتاج البلدان النامية وتنويعه وخلق مصادر جديدة للعمالة هناك. وفي هذا الإطار يكون تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية واستمرار الاهتمام بوضع وتنفيذ سياسات إيجابية للتكيف في البلدان الصناعية، هدفين هامين من أهداف التعاون الدولي.

٣٠ - وينبغي التوسع في الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية في البلدان النامية بمعدلات توفر الدعم الكامل لمعدل التوسع في الاقتصاد بمجموعه، وتوفير موارد مالية وتقنية كافية لتحقيق ذلك الغرض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتغلب على الاختناقات والقيود التي تواجهها البلدان النامية في مجالي النقل والمواصلات، وبخاصة لتعزيز الصلات الداخلية على مستوى المنطقة الواحدة والصلات الأقاليمية.

---

(٢١) انظر A/10112، الفصل الرابع.

٣١ ـ وينبغي إيلاء المراعاة الواجبة للدور الايجابي للقطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية، ووضع وتنفيذ الخطط الانمائية الوطنية الشاملة وتقرير الأولويات الوطنية.

٣٢ ـ وينبغي، في إطار اقتصاد عالمي متنام، ودون إخلال بمبدأ السيادة الدائمة والكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية، تسجيع السبل الرشيدة لتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها والانتفاع بها من أجل عدة أمور منها منع النضوب المبكر للموارد المحدودة ومنع المغالاة في استغلال الموارد المتجددة. وسيكون من الضروري، لاسيّما بالنسبة إلى البلدان الصناعية التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن استخدام الموارد الطبيعة، تسجيع أنماط جديدة للاستهلاك والإنتاج.

٣٣ ـ وفي مجال المواد الخام، ينبغي السعي بنشاط إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية[٢٢]. وينبغي في هذا الاطار، إبرام اتفاقات سلعية دولية، وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للأنشطة المتصلة بتجهيز المواد الخام بهدف زيادة توطين هذه الأنشطة في البلدان النامية. كما ينبغي للبلدان النامية اكتساب قدرات متطورة لاستكشاف وتنمية مواردها الطبيعية، ولتأمين إدماج هذا القطاع على نحو أوثق في التنمية الشاملة لاقتصاداتها.

٣٤ ـ وعملاً على تهيئة ظروف أكثر مواتاة لتنمية البلدان النامية ونمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ينبغي تكثيف الجهود الرامية الى تنمية جميع موارد الطاقة في العالم والتوسع فيها سعياً نحو إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة الطاقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحرز تقدماً ملموساً وسريعاً في التحول من الاقتصاد الحالي القائم على الهيدروكربونات بصورة رئيسية. ويتعين عليه أن يعتمد بصورة متزايدة على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وأن يسعى إلى الاحتفاظ بالهيدروكربونات لأوجه الاستخدام غير المتعلقة بالطاقة وتلك التي لا يمكن الاستعاضة فيها عن هذه المركّبات بغيرها. ونظراً لامكانية استنضاب الإمدادات من الوقود الأحفوري المتاح للاقتصاد العالمي واستخدام هذه الموارد بصورة تتسم في كثير من الأحيان بالتبديد وعدم الكفاءة، فإنه يتعين على وجه السرعة اعتماد تدابير فعّالة لصونها، أو تحسين مثل هذه التدابير أو كلا الأمرين معاً ولاسيّما من قبل البلدان المتقدمة النمو التي تستهلك الجزء الرئيسي من الإنتاج العالمي من الهيدروكربونات.

٣٥ ـ ونظراً إلى تزايد احتياجات البلدان النامية من الطاقة في خلال العقد وبعده، الأمر الذي سيحد من قدرتها على إحداث تخفيض هام في استخدام الطاقة دون إعاقة عملية التنمية فيها، يتخذ المجتمع الدولي تدابير متضافرة وكافية تتناسب مع أهدافها الانمائية واحتياجاتها الآنية والأطول أجلاً. وفي هذا الصدد، يجرى تسجيع استكشاف كل موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها، بمعدل يتناسب مع أهدافها الانمائية، وتوفير موارد مالية وتقنية كافية لهذا الغرض. ويكرّس المجتمع الدولي اهتماما جادا للتنفيذ الفعّال لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتخصص موارد مالية وتقنية كافية لتنمية المصادر الجديدة والمتجددة ولأشكال الطاقة التقليدية، ولتكييف التكنولوجيا وفقاً لاحتياجات البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تكفل أو تسهل، حسب الاقتضاء، إمكانية الحصول بكل حرية وعلى أتم نحو، على كل تكنولوجيات الطاقة، ولاسيّما تلك التكنولوجيات المتصلة بتنمية أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة. ويجرى النظر في إطار المفاوضات العالمية المتصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية في مشكلة الطاقة، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين[٢٣].

٣٦ ـ وإن تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية هو أمر جوهري لاستمرار تنميتها والتعجيل بها. ويقوم المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٢٤]، بصورة أساسية من أجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية، وإعادة تشكيل النمط الحالي للعلاقات الدولية في ميدان العلم والتكنولوجيا، وتقوية دور منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية. وتبذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتمكين البلدان النامية من الحصول بسهولة أكبر على ما يلزمها من التكنولوجيا ـ بما فيها التكنولوجيا المتقدمة ـ ولتسهيل نقل مثل هذه التكنولوجيا على نطاق متزايد إلى حد كبير.

٣٧ ـ ولا بد من إيلاء أشد المساكل إلحاحاً التي تواجهها أقل البلدان نمواً والأوضاع المتدهورة فيها عناية خاصة. ولإزالة المعوّقات الأساسية التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية أقل البلدان نمواً، وبالتالي تطوير اقتصاداتها، يتعيّن القيام فوراً بزيادة الجهود التي تبذلها هذه البلدان نفسها، وكذلك المجتمع الدولي زيادة ملموسة. كما يتعيّن تركيز ما يتخذ من تدابير على تشجيع عملية إنمائية تعتمد على ذاتها، وحث خطى التقدم في المجالين الزراعي والصناعي، وكفالة تنمية الموارد البشرية والاشتراك في التنمية على نطاق واسع. وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً شديداً للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً واختتامه ومتابعته بطريقة فعّالة.

٣٨ ـ ويتعين مواجهة المشاكل الخاصة والملحّة التي تواجه البلدان غير الساحلية، والجزرية، والأشد تأثراً بين البلدان النامية من خلال تدابير وأعمال محددة.

٣٩ ـ وهناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية. ومن شأن إحراز تقدم في نزع السلاح أن يساعد كثيراً في تحقيق التنمية. لذلك فإن الموارد المفرج عنها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح، ينبغي أن تكرّس لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول كافة وينبغي أن تسهم في سد الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

---

(٢٢) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.76.II.D.10)، الجزء الأول، الفرع ألف، القرار ٩٣ (د ـ ٤).

(٢٣) قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤، الفقرة ٢ (ب).

(٢٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ٢٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.79.I.21، والتصويبات)، الفصل السابع.

٤٠ ـ ويمثل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، القائم على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات، أحد المكونات الدينامية والحيوية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو فعّال. وعلى حين أن العناصر الرئيسية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية تحددها تلك البلدان نفسها، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي درجة عالية من الأولوية والاستعجال لمساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز وتنفيذ برامجها للتعاون الاقتصادي والتقني المتبادل. وسوف تسهم هذه البرامج في التقليل من تبعيتها الخارجية وشدة تعرضها للتأثر، مما يحقق قيام علاقات اقتصادية دولية منصفة ومتوازنة ويدعم دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، واعتمادها على الذات ونموها وتنميتها ذاتياً.

٤١ ـ وإن التعجيل بالتنمية في البلدان النامية يمكن أن يعزز من قدرتها على تحسين بيئتها. ويجب أن نراعي في عملية التنمية الآثار البيئية المترتبة على الفقر والتخلف وكذلك الروابط بين التنمية والبيئة والسكان والموارد. وهذا أمر لازم لتجنب التدهور البيئي وتوفير بيئة سليمة للأجيال القادمة. وثمة حاجة إلى تأمين عملية تنمية اقتصادية تكون لها صفة الاستمرار بيئياً في المدى الطويل، وتكفل حماية التوازن الايكولوجي. ويجب بذل جهود جادة لمنع إزالة الاحراج ولمنع التعرية، وتدهور التربة، والتصحّر. كما ينبغي زيادة التعاون الدولي في مجال حماية البيئة.

٤٢ ـ والتنمية عملية متكاملة، تجسّد أهدافاً اقتصادية واجتماعية على السواء. لذا فإن خطط وغايات التنمية الوطنية للبلدان النامية ينبغي أن توضع على أساس نهج موحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر جوهري لتحقيق تنمية متوازنة في جميع قطاعات الاقتصاد؛ كما ينبغي أن تكفل التعجيل بالنمو وزيادة الفعالية في الانتاج، وأن تأخذ تماماً في الاعتبار لا الأهداف الآنية للتنمية في البلدان النامية فحسب، بل أيضاً الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل. ولكل بلد أن يضع الأهداف الوطنية المناسبة لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في إطار خططه الإنمائية وأولوياته وموارده، وبما يتفق مع هيكله الاجتماعي ـ الاقتصادي والظروف السائدة فيه. ويجب أن يكون الهدف النهائي للتنمية هو استمرار زيادة الرفاهية للسكان كافة على أساس اشتراكهم الكامل في عملية التنمية، والتوزيع العادل لما تسفر عنه من مزايا. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم، كجزء من جهود تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية، الدعم التقني والمالي لتحقيق هذه الأهداف، في إطار زيادة كبيرة وشاملة في الموارد المخصصة للتنمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للهويات الحضارية للأمم والشعوب.

٤٣ ـ وإن تقليل حالات الفقر، والقضاء عليه، والتوزيع العادل لمزايا التنمية، أهداف رئيسية للمجتمع الدولي في خلال هذا العقد. فهناك أعداد كبيرة من العمال لا تزال تعاني من العمالة الناقصة أو البطالة. كما أن هناك ملايين عديدة من الأميين. وما زال سكان البلدان النامية يعانون من ارتفاع معدلات وفيات الرضّع، ورداءة الاسكان، والتدهور البيئي في الأحياء المتخلفة بالمدن والمناطق الريفية الفقيرة. ومن اللازم زيادة الموارد المخصصة للإنتاج، ورفع الكفاية الإنتاجية والتعجيل بالتنمية، لتحقيق التقدم نحو مستويات معيشية أعلى وأكثر إنصافاً. وتلك تحديات مستمرة تواجه المجتمع الدولي، ولذا فإن الحكومات تؤكد من جديد التزامها بالهدف الواسع للتنمية.

٤٤ ـ ولا يزال تحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ هدفاً أساسياً. ويتعين بذل جهود مكثفة لزيادة فرص العمالة المنتجة، ولاسيّما بالنسبة إلى الداخلين الجدد في عداد القوة العاملة، إذ من المتوقع أن تزيد هذه القوة بمعدل ٢ر٥ في المائة سنوياً، وللتخفيف من حدة البطالة الشاملة والعمالة الناقصة الحاليتين والقضاء عليهما.

٤٥ ـ ويسلّم المجتمع الدولي بضرورة استمرار البلدان في تعزيز تنفيذها لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان[٢٥]. ووفقاً لخطة العمل العالمية للسكان، ينبغي أن تحترم جميع البلدان وتكفل حق الوالدين في تحديد عدد ما ينجبانه من أطفال والفترات الفاصلة بين إنجابهم وأن تتيح بصفة عاجلة المشورة على نطاق شامل بشأن حجم الأسرة المنشود وسبل تحقيقه.

٤٦ ـ وتوفر تنمية الموارد البشرية قاعدة عريضة للتنمية: فهي تعزز قدرة السكان على الاشتراك بطريقة بناءة في عملية التنمية. وفي هذا الصدد، يعتبر التعليم عنصراً هاماً، ولا يزال توفير التعليم العام على أوسع نطاق مستطاع، ومحو الأمية أو التخفيف من حدتها لدرجة كبيرة، وتحقيق معدل شامل إلى أكبر حد ممكن لالتحاق التلاميذ في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٠، أهدافاً رئيسية للبلدان كافة في خلال العقد. ومن اللازم بالمثل أن يحدث توسع مواز ومتسق في التعليم بمختلف مراحله وأنواعه، على ألاّ يغيب عن البال ما للتعليم والتدريب من دور حاسم فيما يتعلق بالتنمية الوطنية والإنجاز الفردي.

٤٧ ـ وكثيراً ما يحد عدم وجود العاملين الوطنيين المدربين والمؤهلين أو نقصهم من قدرة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من فرص التنمية القائمة أو المحتملة. ومن شأن توفير ما يلزم من العاملين المدربين والمؤهلين على نطاق يكفل الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني في هذا الصدد، أن يشكل إسهاماً هاماً في تحقيق غايات التنمية في البلدان النامية. وينبغي أن يقدّم المجتمع الدولي موارد مالية وتقنية كافية لتدعيم تدريب العاملين الوطنيين في جميع قطاعات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية.

٤٨ ـ ويمثل تحقيق مستوى صحي بحلول عام ٢٠٠٠، يتيح لجميع شعوب العالم أن تعيش حياة منتجة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، أحد الأهداف الهامة للمجتمع الدولي. وتعد الرعاية الصحية الأولية أحد التدابير الرئيسية لبلوغ هذا الهدف. وتعمل جميع البلدان على زيادة إمكانية تمتع أشد الفئات فقراً من سكانها بالمرافق الصحية، وتكفل، بمساعدة المجتمع الدولي، تحصين جميع الأطفال ضد الأمراض المعدية الرئيسية في أقرب وقت ممكن خلال العقد. وينبغي أيضاً توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية الكافية في المناطق الحضرية والريفية لجميع السكان بحلول عام ١٩٩٠. ويكون تخفيض معدلات الوفيات هدفاً رئيسياً. كما ينبغي تخفيض معدلات وفيات الرضّع في أشد

---

(٢٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان، بوخارست، ١٩ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.75.XIII.3)، الفصل الأول.

البلدان فقراً إلى أقل من ١٢٠ بين كل ١ ٠٠٠ طفل يولد حياً. وينبغي أن يصل العمر المرتقب في جميع البلدان إلى ٦٠ سنة كحد أدنى، وينبغي أن تصل معدلات وفيات الرضّع إلى ٥٠ في كل ١ ٠٠٠ طفل يولد حياً كحد أقصى بحلول عام ٢٠٠٠. ويتعين بذل جهود خاصة لإدماج المعوقين في عملية التنمية. ولذلك يلزم اتخاذ تدابير فعّالة للوقاية وإعادة التأهيل.

٤٩ ـ وإن توفير المأوى الأساسي والهياكل الأساسية للسكان جميعاً، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، هو هدف طويل الأجل. كما أن إيجاد شبكة متوازنة من المدن الكبيرة والصغيرة والقرى ضروري لتحقيق التنمية المتناسقة، وقيام صلات متداعمة بين الأنشطة الصناعية والزراعية، ولتوفير الهياكل الأساسية والخدمات بقدر كاف. ويعتبر وضع برامج حسنة التوازن لتنمية المستوطنات البشرية، أمراً ضرورياً أيضاً لتوفير مزايا أكبر للفئات المنخفضة الدخل.

٥٠ ـ وسعياً لتحقيق الأهداف التي برزت خلال السنة الدولية للطفل، تكون رعاية الطفولة محل اهتمام[٢٦]. وينبغي التشديد على الدور الأساسي للأسرة في التنشئة المتوازنة للطفل. كما ينبغي بذل الجهود لتحسين الأحوال المعيشية للأطفال والقضاء على تشغيل الأطفال، وفقاً لأحكام اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأعداد الكبيرة من الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة المقيمين في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

٥١ ـ وينبغي كفالة اشتراك جميع السكان اشتراكاً كاملاً وفعالاً في جميع مراحل عملية التنمية. وتمشياً مع برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة[٢٧]، ينبغي أن تقوم المرأة بدور فعّال في تلك العملية. وينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة، ولإزالة الاختلالات الهيكلية التي تفاقم وتديم الأوضاع غير المؤاتية التي تعاني منها المرأة. وتحقيقاً لهذا الغرض، تسعى جميع البلدان إلى تحقيق هدف ضمان المشاركة المتساوية للنساء، سواء بوصفهن عناصر عاملة أو مستفيدة، في عملية التنمية بجميع قطاعاتها وعلى جميع مستوياتها. ويجب أن يشمل ذلك زيادة إمكانية المرأة في الحصول على التغذية، والخدمات الصحية، والتعليم والتدريب، والعمالة، والموارد المالية، وزيادة مساركتها في تحليل التنمية، وتخطيطها، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وتنفيذها، وتقييمها. كما ينبغي تشجيع التغييرات التي ستؤدي إلى مشاركة الرجل والمرأة في مسؤوليات الأسرة، وفي إدارة الشؤون المنزلية. وينبغي كذلك تعزيز الآليات المؤسسية والإدارية لإنجاز هذه الأهداف. وينبغي لجميع البلدان إيلاء أولوية عالية لهدف تعبئة الشباب وإدماجهم في عملية التنمية.

(٢٦) انظر القرار ١٦٩/٣١، الفقرة ٢.

(٢٧) انظر **تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاغن، ١٤ ـ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.80.IV.3، والتصويب)، الفصل الأول، الفرع ألف.

ثالثاً ـ تدابير السياسة العامة

ألف ـ التجارة الدولية

٥٢ ـ تلتزم جميع البلدان بنظام تجاري مفتوح وتوسعي لإحراز مزيد من التقدم في جعل التجارة أكثر تحرراً وفي تعزيز التكيف الهيكلي الذي ييسر تحقيق النمط الديناميي للميزة النسبية. وتظل القواعد والمبادئ التي تنظم سير التجارة الدولية قيد الاستعراض بغية ضمان النمو المطرد للتجارة في ظروف عادلة ومأمونة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يكون ثمة تنفيذ أكثر فعالية إلى أبعد حد ممكن، لمبدأ معاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية وأكثر مواتاة، على أساس عدم المعاملة بالمثل، بغية تعزيز إمكانية وصولها إلى الأسواق وزيادة حصتها من التجارة العالمية، مع مراعاة احتياجاتها التجارية والإنمائية والمالية.

٥٣ ـ وكأحد التدابير الفورية، تقوم الأطراف في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بتنفيذ تلك الاتفاقات تنفيذاً سريعاً وكاملاً. وتتخذ خطوات في أوائل عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث للتقليل من القيود المفروضة حالياً على الواردات من البلدان النامية أو إزالتها. وتقوم البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ الأحكام التجميدية التي قبلتها تنفيذاً كاملاً وتتقيد بها تقيداً دقيقاً. وتبذل جهود متضافرة، وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، لتقليل الحواجز غير الجمركية تدريجياً بل وإلغائها، وخاصة في حالة المنتجات أو القطاعات التي تهم البلدان النامية من حيث التصدير.

٥٤ ـ ويستمر بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن نظام متعدد الأطراف للضمان يقوم على أساس معايير موضوعية متفق عليها دولياً ويخضع لهذه المعايير، وذلك فيما يتعلق بأمور منها التبين الكافي لوجود ضرر بالغ بغية توفير قدر أكبر من الاتساق والثقة في التنفيذ وللتأكد من عدم تطبيق شرط الضمان، في حال استخدامه، لأسباب حمائية أو لإعاقة التغير الهيكلي.

٥٥ ـ ويجرى، على سبيل الاستعجال، وضع الصندوق المشترك، موضع التشغيل التام والفعّال، بوصفه كياناً جديداً يعمل كأداة أساسية لتحقيق الأهداف المتفق عليها للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية.

٥٦ ـ وينبغي إبرام اتفاقات سلعية دولية، مع التشديد بصورة أولية على السلع الأساسية الرئيسية المدرجة في القائمة الإرشادية للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية.

٥٧ ـ وينشأ إطار للتعاون الدولي ضمن الإطار الشامل للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية للتوسع، في البلدان النامية، في تجهيز السلع الأولية والصادرات من السلع المجهزة فضلاً عن زيادة اشتراك البلدان النامية في تسويق سلعها الأولية وتوزيعها ونقلها.

٥٨ ـ وينبغي النظر في أقرب وقت ممكن في اتخاذ تدابير إضافية لتحسين وتثبيت حصيلة صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية.

٥٩ ـ وينبغي للمنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان التي تكون في مركز يسمح لها بمساعدة البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، أن تفعل ذلك من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا وتوفير التدريب على المهارات اللازمة لإتاحة القدرات الإنمائية والتجهيزية والصناعية، ولإنشاء وتعزيز المالية والتجارة والنقل وشتى الخدمات وغير ذلك من الهياكل الأساسية في البلدان

النامية لتسهيل إنتاجها وصادراتها من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة والنهوض بها.

٦٠ ـ وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل قصارى جهودها لتحسين فرص وصول الصادرات من المنتجات الزراعية إلى أسواقها، على أساس مستقر ومنظور. وينبغي لها أن تتيح للبلدان النامية فرصة توسيع صادراتها الزراعية من خلال مواصلة تحرير السياسات الزراعية والتجارية والتعجيل به. وتتخذ إجراءات عاجلة في المحافل التفاوضية ذات الصلة للعمل على إقرار وتنفيذ المقترحات الداعية إلى تخفيض وإزالة الحواجز المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية، ولاسيّما فيما يتصل بتلك التي تهم البلدان النامية من حيث التصدير، وبالتالي لتسهيل جملة أمور منها زيادة فعالية أنماط الإنتاج. وتبذل البلدان المتقدمة النمو قصارى جهودها لتكييف تلك القطاعات من اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد الصادرات من البلدان النامية، مما يسهل الوصول إلى أسواق الأغذية والمنتجات الزراعية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل ما بوسعها لتجنب وقوع آثار ضارة على اقتصادات البلدان النامية، عند قيامها بوضع وتنفيذ سياساتها الزراعية المحلية.

٦١ ـ وينبغي القيام، في إطار التعاون الدولي، باتخاذ تدابير منها وضع برامج للبحث والتطوير يتفق عليها دولياً، بغية تحسين قدرة المنتجات الطبيعية المصنوعة في البلدان النامية على التنافس مع المواد التركيبية والبدائل التي تنتجها البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير للمواءمة، عند الاقتضاء، بين إنتاج هذه المواد التركيبية والبدائل وعرض المنتجات الطبيعية المصنوعة في البلدان النامية.

٦٢ ـ وينبغي، إلى أقصى حد ممكن، تفادي الاتفاقات القطاعية التي تفضي إلى إعاقة النمو في تجارة البلدان النامية. وينبغي بذل الجهود للحيلولة دون تمديد الاتفاقات القائمة حالياً من هذا النوع بغية إزالتها في نهاية المطاف.

٦٣ ـ وينبغي أن يستمر نظام الأفضليات المعمم بوصفه أداة طويلة الأجل هامة لتعزيز التجارة والتعاون في مجال التنمية، وبشكل خاص لتحقيق زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية. ويعيد المجتمع الدولي تأكيد أهمية نظام الأفضليات المعمم غير التبادلي وغير التمييزي من أجل توسيع وتنويع تجارة التصدير الخاصة بالبلدان النامية ومن أجل التعجيل بمعدلات نموها الاقتصادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم البلدان المانحة للأفضليات بالتنفيذ الكامل للاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والتابعة لمجلس التجارة والتنمية في دورتها التاسعة[٢٨]. وينبغي إجراء استعراض شامل لنظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٠.

٦٤ ـ وينبغي للبلدان المتقدمة النمو مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير انفرادية خاصة لزيادة تقليل الحواجز التجارية التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية، بما في ذلك المنتجات التي تكون في أشكالها المجهزة، على أساس عدم المعاملة بالمثل. وينبغي النظر في تلك التخفيضات وتنفيذها على سبيل الاستعجال.

٦٥ ـ وينبغي زيادة دعم مركز التجارة الدولية بمساعدات تقنية ومالية من البلدان المانحة بغية زيادة وتعزيز برنامجه للتعاون التقني مع البلدان النامية في الأنشطة الخاصة بترويج التجارة وتنمية التصدير.

٦٦ ـ وتواصل البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، في إطار خططها الاقتصادية الطويلة الأجل، اتخاذ وتنفيذ تدابير مناسبة، بغية زيادة تجارتها مع البلدان النامية، بما يتناسب مع الاحتياجات التجارية للبلدان النامية، بما في ذلك بوجه خاص إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية.

٦٧ ـ وتقوم البلدان النامية بتعزيز التجارة وتوسيع نطاقها فيما بينها طبقاً للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها تلك البلدان في "برنامج الاعتماد الجماعي على الذات وإطار المفاوضات" المعتمدين في أروشا[٢٩] في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين، المعقود في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩، وفي محافل دولية أخرى. ويوفر المجتمع الدولي المساندة والمساعدة المناسبتين للجهود التي تبذلها البلدان النامية.

المعاملات غير المنظورة

٦٨ ـ توضع تدابير أثناء العقد للتشجيع على إيجاد توزيع دولي أكثر توازناً لصناعات الخدمات ولمساعدة البلدان النامية على التقليل إلى أدنى حد ممكن من تدفق قطعها الأجنبي الصافي إلى الخارج نتيجة للمعاملات غير المنظورة، بما في ذلك النقل. وتقوم البلدان النامية بتوسيع نطاق صناعتها السياحية. وتقدم البلدان المتقدمة النمو مساعدتها في هذا المسعى إلى أبعد حد ممكن.

٦٩ ـ ويتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة للمساعدة في إنشاء وإنماء أسواق التأمين المحلية في البلدان النامية حيثما توجد مثل هذه الإمكانية. أما فيما يتعلق بعمليات التأمين التي يتعذر الاضطلاع بها بدون استخدام خدمات التأمين الخارجية، فإن من الأساسي أن تكون الأحكام والشروط المتعلقة بمعاملات التأمين وإعادة التأمين الدوليين منصفة لجميع الأطراف المعنية وتلبي احتياجاتها، وخاصة احتياجات البلدان النامية.

الشركات عبر الوطنية

٧٠ ـ تختتم في عام ١٩٨١ المفاوضات التي تجرى حول وضع مدونة للأمم المتحدة لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية، ويسارع جميع أعضاء المجتمع الدولي بعد ذلك مباشرة إلى اعتماد تلك المدونة الرامية إلى الحيلولة دون الآثار السلبية الناجمة عن أنشطة الشركات عبر الوطنية ـ بغية إزالتها ـ وتعزيز المساهمة الإيجابية من

---

(٢٨) انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الحادية والعشرون، الملحق رقم ٣ (TD/B/802)، المرفق الأول، القرار ٦ (د ـ ٩).

(٢٩) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.79.II.D.14)، المرفق السادس.

جانب الشركات عبر الوطنية في الجهود الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، بما يتفق مع الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية في تلك البلدان. ويتم أيضاً وضع ومتابعة سياسات وطنية تتيح للحكومات معالجة عمليات الشركات عبر الوطنية وتنظيمها بصورة فعّالة.

الممارسات التجارية التقييدية

٧١ ـ تنفذ بفعالية المبادئ والقواعد التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية[٣٠] والخاصة بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ذات الآثار الضارة بالتجارة الدولية، وخاصة تجارة البلدان النامية وتنميتها الاقتصادية.

باء ـ التصنيع

٧٢ ـ يشكل الإسراع بتصنيع البلدان النامية عنصراً لا غنى عنه وأداة دينامية لاستمرار النمو المعتمد على الذات لاقتصاداتها ولتحولها الاجتماعي. ولكل بلد نام أن يحدد أهدافه وأولوياته الخاصة بالتنمية الصناعية. وإن تحقيق الأهداف المتعلقة بتصنيع البلدان النامية، الواردة في هذه الاستراتيجية، والتي ترمي إلى أمور منها زيادة نصيب البلدان النامية من الإنتاج الصناعي العالمي وفقاً لإعلان وخطة عمل ليما، يقتضي إجراء تغييرات بعيدة الأثر في هيكل الإنتاج العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنظر البلدان النامية والمتقدمة النمو في وضع سياسات وبرامج مناسبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز وتوسيع القدرات الصناعية للبلدان النامية بوصفها عنصراً أساسياً لعمليتها الإنمائية، وتعتمد مثل هذه السياسات والبرامج.

٧٣ ـ وتشمل هذه السياسات والبرامج، بوصفها عنصراً حاسماً، إعادة توزيع القدرات الصناعية. وتتمثل إعادة التوزيع هذه في المقام الأول في إيجاد قدرات صناعية جديدة في البلدان النامية. وكذلك في إعادة توزيع القدرات الصناعية من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية استناداً إلى مبدأ الميزة النسبية الدينامية، بالاقتران مع إجراء تعديل هيكلي، مع أخذ الأهداف والأولويات الوطنية الشاملة في كامل الاعتبار، وعلى وجه الخصوص أهداف وأولويات البلدان النامية. وينطوي هذا على نقل الموارد المالية والتكنولوجية والإدارية والموارد من الموظفين وغيرها من الموارد إلى البلدان النامية، بما في ذلك توفير ما يلزم من تدريب ومن خدمات الخبراء. وفي حين أن للعوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية وغيرها من العوامل ذات الصلة تأثيراً هاماً على هذه العملية، ينبغي للحكومات، ولاسيّما حكومات البلدان المتقدمة النمو، أن تشجع وتكثف هذه العملية وذلك بالقيام بنشاط بانتهاج سياسات بغية تشجيع مواصلة إعادة توزيع الموارد وتشجيع عوامل الإنتاج المحلية على الانتقال من خطوط إنتاج أقل قدرة على المنافسة دولياً إلى خطوط إنتاج أكثر صلاحية، أو إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد. وينبغي أن ترافق هذه السياسات، إلى أقصى درجة ممكنة، زيادة إمكانية وصول منتجات البلدان النامية المصنوعة إلى أسواقها.

٧٤ ـ ويولى الاهتمام إلى تعزيز صناعات البلدان النامية بوصفها وسيلة من وسائل التنمية الصناعية المستقلة والذاتية، مع وضع خطط وبرامج تصنيع طويلة الأجل، بما في ذلك خطط وبرامج من أجل اكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها وتجهيزها على نحو أكمل؛ وإلى إقامة تنمية صناعية متوازنة تشمل الصناعات الثقيلة والخفيفة، والصناعات الأساسية، والإنتاج على نطاق واسع، ومتوسط، وصغير؛ وإلى إنشاء مجتمعات زراعية ـ صناعية. وينبغي تقديم المساعدة للبلدان النامية بأشكال تناسب مصالح تنميتها التي تعتمد على الذات.

٧٥ ـ وينبغي تعزيز وتطوير وزيادة فعالية نظام المشاورات الذي أقيم في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفه نشاطاً دائماً حتى يمكنه تقديم مساهمة ملموسة في تصنيع البلدان النامية والإسهام بفعالية في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في هذه الاستراتيجية وكذلك في إعلان وخطة عمل ليما.

٧٦ ـ وينبغي لمصادر التمويل، المتعددة الأطراف منها والثنائية، أن تستجيب، في الوقت الذي تراعي فيه أولويات البلدان النامية، لضرورة حدوث زيادة كبيرة في نقل الموارد المالية وغيرها من الموارد، بما في ذلك عمليات نقل المساعدة الإنمائية الرسمية، حسب الاقتضاء، إلى البلدان النامية بغرض دعم وتعزيز برامجها للتصنيع. كما ينبغي استعراض ترتيبات التمويل الصناعي في وقت مبكر من العقد، على أن توضع في الاعتبار المقترحات الأخيرة بغية تعزيز مرافق التمويل الدولية القائمة، بما في ذلك السبل المناسبة لتوسيع أو تعديل تلك المرافق وغيرها من التدابير اللازمة لبلوغ هذه الغاية. وينبغي تعزيز صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتوسيعه ليكفل زيادة المساعدة التقنية اللازمة للتعجيل بتصنيع البلدان النامية زيادة كبيرة.

٧٧ ـ وكجزء من هيكل صناعي متكامل يلزم تشجيع **جملة أمور** من بينها الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة والصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة التي تتسم بالكفاءة وتؤدي إلى زيادة فرص العمالة. وكذلك ينبغي العمل على زيادة دعم وتوسيع استعمال التكنولوجيا الملائمة والسياسات الفعّالة من أجل زيادة الاستثمارات اللازمة لتنمية الموارد البشرية. وينبغي أن يكون من أهداف سياسات التصنيع إتاحة العمالة المنتجة وإدماج المرأة وإشراكها على قدم المساواة في برامج التنمية الصناعية.

٧٨ ـ وتتطلب سياسات التصنيع في البلدان النامية انتهاج سياسات محلية نشطة تدعمها المساعدة والاستثمار الدوليان. ويمكن أن تنص هذه السياسات على **جملة أمور** منها زيادة الاستثمار المحلي، مع مراعاة دور القطاع العام في هذه العملية، واتخاذ تدابير لتشجيع المدخرات المحلية، والاستثمارات المباشرة الأجنبية ذات النفع المتبادل، والمصادر الأخرى لرأس المال الخاص. وعلى البلدان النامية أن تحدد هي أولوياتها الاستثمارية الخاصة وأن تتخذ القرارات المناسبة بشأن قبول الاستثمار الأجنبي ورأس المال الخاص في ضوء تلك الأولويات.

٧٩ ـ وينبغي لجميع البلدان إيلاء النظر في الجوانب البيئية من التصنيع عند إعداد وتنفيذ سياساتها وخططها الصناعية. كما ينبغي للبلدان المانحة ولموردي التكنولوجيا والمنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع مد يد المساعدة إلى البلدان النامية، بناءً على طلب تلك البلدان، بهدف تعزيز قدراتها في هذا الصدد.

---

(٣٠) انظر A/C.2/35/6، المرفق.

٨٠ ـ ويعطي المجتمع الدولي أعلى أولوية للتدابير اللازمة لوضع عقد التنمية الصناعية لافريقيا[٣١]، الذي يمتد عبر الثمانينات، موضع التنفيذ الفعّال بما في ذلك، حسب الاقتضاء، توفير ما يلزم من اعتمادات مالية مناسبة.

جيم ـ الأغذية والزراعة

٨١ ـ تدخل في عداد المرامي الأساسية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث التنمية الزراعية والريفية واستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية. وتتخذ البلدان النامية، في إطار خططها وأولوياتها الإنمائية الوطنية بدعم ثابت من المجتمع الدولي، كل ما يلزم من تدابير للتعجيل بالإنتاج الغذائي والزراعي حتى يتسنى تحسين الاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي في مجال الأغذية في أبكر وقت ممكن. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي مواصلة انتهاج وتنشيط سياسات فعّالة فيما يتصل بتوفير حوافز مناسبة في الأسعار وتوزيع الائتمانات وتحسين التخزين والنقل والتقليل من الخسائر في الأغذية، وبصفة خاصة خسائر فترة ما بعد الحصاد. وينبغي فيما يتصل بالجهود الرامية الى تحقيق النمو البالغ متوسطه ٤ في المائة سنوياً في الإنتاج الزراعي، إيلاء اهتمام خاص لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض حتى تتاح لها فرصة بلوغ هذا المعدل من النمو في أبكر وقت ممكن. كما ينبغي أن توضع في الاعتبار، عند تنفيذ السياسات الوطنية، الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية تعبئة كاملة. وينبغي إيلاء الاعتبار الكافي لتنفيذ الاصلاحات الزراعية بوصفها عاملاً من العوامل الهامة لتعزيز زيادة الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية وفقاً للخطط والأولويات الوطنية لكل بلد نام. وتقوم هذه البلدان، وفقاً لخططها الوطنية، بإعطاء الأولوية لبرامج تكييف الأطر المؤسسية وذلك لإتاحة إمكانيات أوسع وأكثر إنصافاً لحيازة الأرض والحصول على موارد المياه وإدارة الاحراج والمراعي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية إدارة فعّالة بما يكفل مصالحها الوطنية، مع زيادة نشر واستعمال التكنولوجيا الجديدة والمحسّنة، بما في ذلك زيادة استعمال الأسمدة والبذور المحسّنة ومبيدات الآفات والانتفاع من إمكانات الري وتنمية الاحراج ومصائد الأسماك. وعليها أن تبذل الجهود اللازمة لتنمية وتعزيز الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والمرافق العامة المناسبة في المناطق الريفية. وتقوم هذه البلدان بتوسيع فرص العمالة في المجالات غير الزراعية في المناطق الريفية، ولاسيّما في الصناعات المتصلة بالزراعة. وتتخذ كل البلدان تدابير مناسبة، على سبيل الأولوية، لتجديد وتحسين موارد المياه وقدرة الأرض على إنتاج المنتجات الزراعية اللازمة. ويتم تنفيذ برامج واسعة النطاق لإعادة التحريج لمنع تحات التربة فضلاً عن سد الحاجات المحلية من الأخشاب كمادة أولية وكمصدر للطاقة.

٨٢ ـ وتتخذ كل البلدان تدابير مناسبة، على سبيل الأولوية، من أجل تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في إعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية[٣٢] على أن تراعى تماماً النتائج والتوصيات التي تقدمت بها هيئات ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وذات الصلة بالموضوع.

٨٣ ـ ودعماً للتدابير المتخذة في البلدان النامية لإحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات في مجال الزراعة، تتخذ البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية كل الخطوات الممكنة لزيادة تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية. وينبغي تغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أساس مستمر بمستوى يكفي لأن يحقق أهدافه حسبما وحيثما يوصي بها مجلس إدارته، مع مراعاة تزايد احتياجات البلدان النامية من الموارد الخارجية، على أن تختتم، على سبيل الأولوية، المشاورات المتصلة بالتغذية الأولى قبل نهاية عام ١٩٨٠، وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تخصص الجهات المانحة أموالاً كافية للتكاليف المحلية وأن تلبي، عند الإمكان، طلبات الاشتراك المالي في التكاليف المتكررة المتصلة بتنفيذ المشاريع الإنمائية في القطاع الزراعي.

٨٤ ـ وينبغي توفير موارد إضافية لتكييف ونشر التكنولوجيات الزراعية ولتكثيف البحوث في التقنيات التي تعتمد بشكل أقل على المدخلات الباهظة التكاليف وبشكل متزايد على المدخلات المتجددة. وتمنح أولوية عالية لتعزيز شبكة البحوث الدولية والإقليمية، بما في ذلك مؤسسات التدريب على البحوث، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتبادل المعلومات والخبرات، ولتحسين علاقتها بالنظم الوطنية للبحوث. ويولى اهتمام خاص لتنفيذ نتائج البحوث على مستوى الأشخاص المعنيين.

٨٥ ـ ويدعم المجتمع الدولي التدابير الرامية إلى توفير المدخلات الزراعية، ولاسيّما الأسمدة والبذور المحسنة ومبيدات الآفات، والجهود الموجهة نحو الحيلولة دون حدوث خسائر في الأغذية ومكافحة الجراد الصحراوي وداء المثقبيات الافريقي.

٨٦ ـ وتتخذ تدابير عاجلة في أوائل العقد لكفالة أمن غذائي عالمي حقيقي. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي الحفاظ على مستوى مناسب من المخزون العالمي من الحبوب الغذائية يقدر بما يتراوح بين ١٧ و١٨ في المائة من الاستهلاك العالمي السنوي[٣٣]. ومن الضروري أن تتضافر الجهود المبذولة في سبيل إبرام اتفاق دولي جديد للحبوب يرمي إلى إيجاد نظام دولي منسّق للاحتياطيات الوطنية من الأغذية. وكتدبير مؤقت، تتخذ البلدان خطوات مبكرة لتقوم، على أساس طوعي، بتنفيذ خطة عمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المؤلفة من خمس نقاط والمتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، ويجري توسيع موارد مخطط تلك المنظمة للمساعدة في ضمان الأمن الغذائي. كما يتم التنسيق بين المساعدة الثنائية وبين المخطط حسب الاقتضاء.

٨٧ ـ ويلزم اتخاذ تدابير طويلة الأجل لزيادة الإنتاج الغذائي في البلدان النامية، وهو السبيل الوحيد الدائم لبلوغ الأمن الغذائي. فعلى الصعيد الوطني. وفي حالات مناسبة على الصعيد الإقليمي، ينبغي أن تنشئ البلدان النامية، كعنصر مكمل للسياسات الإنتاجية، المرافق اللازمة لتخزين الأغذية وحفظها ونقلها وتوزيعها، حتى تتمكن من

---

(٣١) أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٣٥ باء.

(٣٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، روما، ١٢ ـ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP)، الجزء الأول.

(٣٣) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لجنة السلع، الفريق الحكومي الدولي المعني بالحبوب، الدورة التاسعة عشرة، "الأمن الغذائي العالمي" (CCP: GR 75/9) آب/أغسطس ١٩٧٥، وتقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عن دورتها الخامسة (CL.78/10)، نيسان/أبريل ١٩٨٠.

مواجهة حالات الطوارئ، ولتعزيز استقرار أسواقها وخفض ما يمكن تفاديه من خسائر في المحاصيل بعد الحصاد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها في ذلك بمساعدة مالية وتقنية وبمعونة غذائية كذلك.

٨٨ ـ ولما كانت اتفاقية المعونة الغذائية التي تم الاتفاق عليها مؤخراً والتي تنص على توفير ٧٫٦ من ملايين الأطنان تقصر كثيراً عن الرقم المستهدف البالغ ١٠ ملايين طن، ينبغي بذل كل جهد ممكن في سبيل الحصول على مساهمين جدد، وزيادة الالتزامات التي يتعهد بها المساهمون الحاليون حتى يتسنى تجديد الاتفاقية الجديدة في أواسط عام ١٩٨١، على أن يقترن ذلك بتأكيد ثابت بأن يكون الرقم المستهدف هو الحد الأدنى المطلق لتدفق المساعدة حتى في أوقات ارتفاع الأسعار ونقص الأغذية. ويتم النظر، على وجه الاستعجال، في تنقيح الرقم المستهدف بحيث تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المقدرة والتي تتراوح بين ١٧ و١٨٫٥ من ملايين الأطنان من الحبوب الغذائية مما يوفر مؤشراً مفيداً للاحتياجات الشاملة من المعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥. ويستعرض هذا التقدير بصفة دورية. ولتأمين عنصر الاستمرار، ينبغي أن تمدد اتفاقية المعونة الغذائية لثلاث سنوات، إن أمكن، وأن تنص على تنقيح الحد الأدنى المستهدف اللازم للوفاء بالاحتياجات المتنامية من المعونة الغذائية. وينبغي أن تبذل البلدان المانحة والمنظمات الدولية الجهود في سبيل سد الاحتياجات من المعونة الغذائية، وخاصة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

٨٩ ـ وينبغي أن تؤخذ في الحسبان، لدى دراسة الاحتياجات السنوية من المعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥، التقديرات البالغة ٣٠٠ ٠٠٠ طن من منتجات الألبان و٣٥٠ ٠٠٠ طن من الزيوت النباتية، التي توفر أيضاً مؤشرات مفيدة للاحتياجات السنوية.

٩٠ ـ وتزاد موارد برنامج الأغذية العالمي وتبذل كل جهد ممكن لبلوغ الحد الأدنى المستهدف المتفق عليه حالياً وقدره بليون من الدولارات للفترة ١٩٨٢/١٩٨١، والرقم المستهدف الذي يتفق عليه لهذا البرنامج لكل فترة تالية من فترات السنتين في خلال العقد.

٩١ ـ وينبغي لصندوق النقد الدولي أن ينظر، على وجه الاستعجال، وداخل إطار تسهيلاته التمويلية، في إمكانية تقديم دعم إضافي لموازين المدفوعات من أجل مواجهة ارتفاع تكاليف استيراد الأغذية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

٩٢ ـ وينبغي أن يتم فوراً بلوغ الرقم المستهدف للاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية. وينبغي لجميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان التي لم تسهم بعد فيه، أن تقدم مساهماتها فيه أو أن تعمل على زيادتها. وينبغي أن يبقى حجم الاحتياطي ٥٠٠ ٠٠٠ طن. وينبغي إيلاء الاعتبار، في وقت مبكر، للاقتراحات الداعية إلى تعزيز الاحتياطي، بما في ذلك إمكانية إبرام اتفاقية تكون ملزمة قانوناً. ومن بين ما ينبغي أن تنص عليه أي مقترحات يتفق عليها زيادة حجم الاحتياطي لتلبية حاجات الطوارئ في المستقبل.

٩٣ ـ ويستدعي استئصال شأفة الجوع وسوء التغذية بذل جهود متضافرة، وقيام الحكومات بوضع سياسات وخطط غذائية وطنية والتعهد بالتزامات في هذا الشأن، وكذلك قيام منظومة الأمم المتحدة بإعداد برامج مناسبة في خلال العقد وبعده. ويستدعي أي التزام إيجابي بسياسات للتغذية بذل جهود على صعيدي الإنتاج والتوزيع لضمان توفر الامدادات الضرورية من الأغذية لمن لا يستهلكون كفايتهم منها. وينبغي الاضطلاع بالتزام وطني خاص لسد احتياجات الأطفال في مجال التغذية. ومطلوب بإلحاح من البلدان المانحة أن تبذل قصارى جهدها لتأمين قيمة غذائية عالية في معوناتها من الأغذية.

٩٤ ـ ويستمر إيلاء اهتمام خاص للأثر الذي تخلفه تجارة الأغذية على مستويات إنتاج الأغذية في العالم، وخاصة بالنسبة إلى اقتصادات البلدان النامية.

٩٥ ـ وتشجع الحكومات، في إطار التنمية الريفية المتكاملة، تصنيع المناطق الريفية، وإنشاء وتعزيز المجمعات الزراعية ـ الصناعية، وتحديث الزراعة، وتحسين إدماج المرأة في جميع مراحل عملية الإنتاج، والعمل، بذلك، على ضمان تزايد الإنتاج من الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى، والعمالة للسكان الريفيين. وينبغي للحكومات أن تشجع وتدعم إنشاء التعاونيات الزراعية.

دال ـ الموارد المالية لأغراض التنمية

٩٦ ـ تستمر البلدان النامية في تحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل تنميتها، وتتخذ تدابير قوية من أجل تعبئة مواردها المالية المحلية على نحو أوفى. وتشكل الموارد المالية الخارجية، وبصفة خاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، عنصراً لا غنى عنه في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها. وينبغي تحسين وتكييف التدفقات المالية الدولية، وبصفة خاصة التدفقات العامة، بما يتسق واحتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بحجم التدفقات وتكوينها ونوعياتها وأشكالها وتوزيعها.

٩٧ ـ وتكون التدفقات الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به بصورة متزايدة.

٩٨ ـ وتقوم جميع البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة سريعة وكبيرة، بغية بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً وقدره ٠٫٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو وتجاوزه كلما أمكن ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الرقم المستهدف أن تبذل قصاراها لبلوغ ذلك الرقم بحلول عام ١٩٨٥، أو في موعد لا يتجاوز، بأية حال، النصف الثاني من العقد. وينبغي بلوغ الرقم المستهدف البالغ ١ في المائة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وكلما كان الأداء النسبي للبلدان المتقدمة النمو أقل تعين بالقدر نفسه أن تكون الجهود التي تبذلها أكبر. وينبغي للبلدان النامية القادرة على تقديم المساعدة للبلدان النامية الأخرى أن تواصل تقديم هذه المساعدة. وفي إطار هذه الزيادة العامة، وحتى تتسنى مواجهة أشد المشاكل إلحاحاً والحالة المتردية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المدرجة في الفئات الخاصة الأخرى، حيث تكون الاحتياجات والمشاكل الإنمائية على أشدها، توجه تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية نحو تلك البلدان على نحو متزايد.

٩٩ ـ وينبغي لجميع البلدان المانحة المتقدمة النمو أن تعلن سنوياً، في ضوء التدابير الموجزة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية ١٢٩ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٣٤]، خططها أو نواياها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الانمائية الرسمية لأطول فترة تالية ممكنة، ولفترة لا تقل عن ثلاث سنوات كلما أمكن ذلك. وينبغي أن توفر معلومات وافية عن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها.

١٠٠ ـ وينظر المجتمع الدولي، على سبيل الأولوية، في الاحتياجات الفورية والماسة للبلدان النامية الأكثر فقراً، ولاسيّما أقل البلدان نمواً. وينبغي، في هذا الاطار، النظر على وجه الاستعجال في وضع برامج للطوارئ لمساعدة تلك البلدان. وتحدد تدابير المساعدة وحجم البرامج مع مراعاة الصعوبات الاقتصادية الحالية لتلك البلدان واحتياجاتها الانمائية الأطول أجلاً.

١٠١ ـ وفي إطار الزيادة العامة في المساعدة الانمائية الرسمية تبذل البلدان المانحة جهوداً متكافئة بهدف مضاعفة تدفق المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن، على أن يراعى في ذلك الأداء النسبي للبلدان المانحة. وعلى جميع البلدان المانحة أن تولي كل الاعتبار الواجب، في موعد لا يتجاوز تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في عام ١٩٨١، للمقترحات الداعية إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتوفير الحد الأدنى المناسب من تدفق المساعدة الانمائية الرسمية، بما في ذلك الاقتراحات الداعية إلى زيادة صافي ما يصرف من المساعدة التساهلية بحلول عام ١٩٨٤ إلى ثلاثة أمثاله، وبحلول عام ١٩٩٠ إلى أربعة أمثاله بأسعار عام ١٩٧٧.

١٠٢ ـ وفي إطار هذه الزيادة العامة في المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بأسرها، ينبغي بذل جهود محددة لسد احتياجات الفئات الخاصة الأخرى من البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تزاد، حسب الاقتضاء، المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى هذه الفئات من البلدان زيادة كبيرة في خلال العقد.

١٠٣ ـ وينبغي إحداث تحسن ملحوظ في أحكام وشروط المساعدة الانمائية الرسمية. وعلى وجه الخصوص:

(أ) ينبغي التوسع في زيادة متوسط المعدل العام الحالي لعنصر التساهل في المساعدة الانمائية الرسمية. وينبغي، كقاعدة عامة، أن تكون المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في صورة منح، أما ما يقدم منها إلى البلدان النامية الأخرى، ولاسيّما المدرجة منها في فئات خاصة، والتي تعتمد في المقام الأول على التدفقات التساهلية، فينبغي أن يكون على قدر كبير من التساهل؛

(ب) كقاعدة عامة، ينبغي أن تكون المساعدة الانمائية الرسمية غير مرتبطة بأي قيد. كما ينبغي، حيثما تستدعي الضرورة ذلك، زيادة نصيب المساعدة المقدمة إلى البرامج وزيادة تمويل عنصري التكلفة المحلية والمتكررة في المساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة.

١٠٤ ـ وعلاوة على ذلك، سيؤخذ بعين الاعتبار على النحو المناسب، التدهور المفاجئ والهام في الأوضاع الخارجية للبلدان النامية، التي لا قِبَل لها بها، عند تحديد مدى التساهل وعنصر المنحة في المساعدة الانمائية الرسمية.

١٠٥ ـ وتواصل جميع البلدان المانحة المتقدمة النمو، بالتشاور مع البلدان المستفيدة، تحسين الاجراءات التي تتبعها في تقديم المعونات وذلك بهدف الاقلال من العقبات التي تعترض سبيل سرعة صرف المعونات واستعمالها استعمالاً فعالاً، دون أي تمييز.

١٠٦ ـ وفي ميدان ائتمانات التصدير ينبغي أن تعترف البلدان المتقدمة النمو باحتياجات البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للوكالات التابعة للبلدان المتقدمة النمو والعاملة في مجال ضمان ائتمانات التصدير، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بتحسين شروط الضمان، بما في ذلك بصفة خاصة زيادة فترة الضمان الممنوحة، في إطار الترتيبات الدولية ذات الصلة.

١٠٧ ـ وتنبغي زيادة التدفقات الآتية من المؤسسات الدولية والاقليمية للتمويل الانمائي زيادة كبيرة استجابة للاحتياجات المتعاظمة للبلدان النامية، وبصفة خاصة لاحتياجات تلك البلدان المستوفية لمؤهلات الاقراض التساهلي من هذه المؤسسات. وينبغي أن تستعرض سياسات المؤسسات المتعددة الأطراف وأساس مواردها بصورة منتظمة وآنية ومنسقة وأن تعدل، عند الاقتضاء، لتجنب حدوث أي تعطيل في أنشطتها ولضمان زيادة مواردها بالقيم الحقيقية حتى تصل إلى مستويات مناسبة. وبصفة خاصة، تنفذ على وجه الاستعجال الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما يخص زيادة رأس مال البنك الدولي والتغذية السادسة للمؤسسة الانمائية الدولية. وينبغي النظر أيضاً في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التمويل الطويل الأجل، بما في ذلك التعهدات المعقودة لأكثر من سنة لبرامج منظمات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الانمائية. وعلى جميع الجهات المانحة أن تولي اهتماماً خاصاً لإحداث زيادات آنية وكبيرة في الموارد السهلة المتاحة عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي زيادة تطوير سياسات هذه المؤسسات حتى تكون أكثر استجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة ولأهدافها الاجتماعية ـ الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة البرنامجية، بما في ذلك المساعدة القطاعية، وتمويل التكاليف المحلية والمتكررة.

١٠٨ ـ وينبغي أن ينظر البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز قدراتها على الاقراض، آخذة في الاعتبار **جملة أمور** منها الاقتراحات الداعية إلى رفع نسبة الاقراض إلى رأس المال في هذه المؤسسات.

١٠٩ ـ وينبغي أن ينظر البنك الدولي في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء تسهيلات تمويلية طويلة الأجل لتمويل مستريات البلدان النامية من السلع الانتاجية، آخذاً في الاعتبار الاقتراح المتصل بفتح حساب للإعانات للبلدان النامية الأكثر فقراً.

١١٠ ـ وتظل التدفقات غير التساهلية أحد المصادر الهامة للتمويل الانمائي بالنسبة إلى كثير من البلدان النامية. ويجرى المزيد من الدراسات الأولية المتعمقة لاحداث زيادة كبيرة في نقل الموارد التي توفر أساساً من الأسواق المالية، وتوفر، دون المساس بالمساعدة الانمائية الرسمية، عن طريق وسائل جديدة مبتكرة، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لاتخاذ قرارات تتسم بالطابع العملي. ويراعى، في هذا الاطار، عدة نهج منها التمويل المشترك باستخدام الموارد الخاصة وسائر الآليات القائمة والجديدة الممكنة. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى **جملة أمور** من بينها

---

(٣٤) انظر **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف.

الضمانات المتعددة الأطراف للاقتراض من الأسواق المالية الدولية وللاقتراض إلى حد كبير بموجب ضمان من أعضاء المجتمع الدولي، بحيث تراعى إمكانيات استخدام آليات تقديم الإعانة فيما يتعلق بالفوائد. كذلك ينبغي أن تنظر المؤسسات المالية الدولية الملائمة في زيادة الاعتماد على القروض المقدمة للبرامج أو لغير أغراض المشاريع وذلك عند قيامها بالنظر في الأشكال الجديدة للإقراض كوسيلة لتوجيه الموارد الخارجية إلى البلدان النامية. وتشجع الاستثمارات الخاصة المباشرة التي تتمشى مع الأولويات والتشريعات الوطنية للبلدان النامية. وينبغي أن تبذل البلدان النامية المهتمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة جهوداً في سبيل تهيئة مناخ موات لتلك الاستثمارات والحفاظ عليه في إطار خططها وسياساتها الوطنية. وينبغي تحسين إمكانيات وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال الخاص، كما ينبغي زيادة تسهيل هذه الإمكانيات وتشجيعها. وينبغي أن تكون سبل وأشكال الإقراض الجديدة متمشية مع الأولويات الإنمائية للبلدان النامية ومراعية قدرتها على خدمة الديون في المدى الأطول المراعاة الواجبة. وينبغي النظر في الأخذ بنهج جديدة ضماناً لنمو الأنواع الجديدة من التدفقات واستقرارها: بما في ذلك الأموال المتاحة في الأسواق المالية وأسواق رأس المال. وينبغي أن تعكس السبل والأشكال الجديدة للإقراض مبدأي العالمية والإنصاف في عملية اتخاذ القرارات. أما الاقتراح الداعي الى إنشاء صندوق عالمي للتنمية فينبغي أن يبحثه الأمين العام حتى تتسنى إتاحة تقرير في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن، على أن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في موعد غايته دورتها السادسة والثلاثين كما تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

١١١ ـ وينبغي أن تختتم في موعد مبكر المفاوضات المتعلقة بالمقومات المتفق عليها دولياً للعمليات المقبلة التي تتصل بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر، وذلك في ضوء المبادئ العامة التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الفرع باء من قراره ١٦٥ (د إ ـ ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٣٥].

١١٢ ـ وينبغي أن تسعى الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات التالية أو ما يعادلها من تدابير لتخفيف أعباء الديون:

(أ) ينبغي أن تنفذ الالتزامات المتعهد بها عملاً بالفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) تنفيذاً كاملاً وفي أسرع وقت ممكن:

(ب) ينبغي أن يستمر تعديل الأحكام بأثر رجعي وفقاً لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) حتى يتسنى تطبيق التحسينات المدخلة في الأحكام الحالية على ديون المساعدة الانمائية الرسمية المستحقة السداد. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يستعرض التقدم المحرز في هذا الصدد.

١١٣ ـ ولتخفيف العبء المالي الذي تتحمله البلدان النامية نتيجة لارتفاع أسعار وارداتها الحيوية، يقوم المجتمع الدولي على الفور، عن طريق صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، بالنظر في معايير خاصة ملائمة تتصل بمدى اعتماد البلدان النامية وما تتحمله من عبء مالي فيما يتعلق بذلك، عندما تتلقى هذه البلدان من تلك المؤسسات دعماً لموازين المدفوعات.

١١٤ ـ وهناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية. فإحراز تقدم في سبيل نزع السلاح يساعد إلى حد كبير في تحقيق التنمية. وإذا وضع في الاعتبار ما اتخذته دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرّسة لنزع السلاح من توصيات فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية[٣٦]، ينبغي اتخاذ تدابير فعّالة، عقب أي تدابير لنزع السلاح، لاستخدام الموارد الموفرة من جراء ذلك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيّما لصالح البلدان النامية.

هاء ـ القضايا النقدية والمالية الدولية

١١٥ ـ ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على استقرار الأحوال النقدية الدولية بما يدعم تنمية الاقتصاد العالمي تنمية متوازنة منصفة والتعجيل بتنمية البلدان النامية. ولتهيئة ظروف أكثر ملاءمة لتنمية البلدان النامية ولنمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ينبغي تكثيف الجهود لزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لحاجات ومصالح البلدان النامية، وذلك من خلال إصلاح آخر للنظام يتابع وينفذ على وجه السرعة في أوائل العقد وفي خلاله تحقيقاً لصالح المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن تشمل السمات الرئيسية لنظام نقدي ومالي دولي يتسم بالاستقرار والفعالية والإنصاف ما يلي:

(أ) عملية تكيّف فعّالة ومتناسقة ومنصفة تتفق مع العمالة والنمو القابلين للاستمرار إلى حد بعيد، ومع الاستقرار في الأسعار والتوسع الدينامي في التجارة العالمية. ويجب أن تقترن عملية التكيّف الفعّالة، في جانبيها الدوري والهيكلي على السواء، بالوصول إلى التسهيلات الائتمانية الرسمية بشروط وأحكام يجري تطويعها مع طبيعة مشاكل موازين المدفوعات التي تعاني منها البلدان المعنية، مع مراعاة الأهداف الاجتماعية والسياسية الداخلية لهذه البلدان وظروفها وأولوياتها الاقتصادية، بما في ذلك أسباب مشاكل موازين مدفوعاتها؛

(ب) إعادة النظر دورياً في أحكام وشروط التسهيلات الحالية لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك تسهيلات التمويل التعويضي، لضمان جعل هذه التسهيلات كافية ومتكيفة مع حاجات البلدان الأعضاء، بما يفي بتصديها للأحوال الاقتصادية العالمية المتغيرة، مع المراعاة الكاملة لمصالح البلدان النامية. وينبغي في هذا الصدد أن يولي الصندوق المراعاة الواجبة لخصائص مثل وضع الشروط المرتبطة باستخدام موارده، مع مراعاة أسباب حالات العجز، وإطالة فترات السداد، حسب الاقتضاء، وإيجاد معدل كاف من المساعدة وزيادته عند الاقتضاء، والحاجة إلى الاحتفاظ بمعدل كاف من السيولة في الصندوق. وعلى الصندوق أن ينتهي في وقت مبكر من نظره في مسألة إنشاء آليات تقلل من كلفة استخدام تسهيلات التمويل التكميلي:

---

(٣٥) انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15 وCorr.1)**، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

(٣٦) انظر القرار د إ ـ ٢/١٠.

(ج) تقديم المساعدة إلى البلدان، ولاسيّما النامية منها، التي تعاني من اختلال هيكلي في حساباتها الخارجية وما يترتب على ذلك من مصاعب متعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات فورية لتحسين التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتوسيع نطاق هذا التعاون ولاسيّما فيما يختص بالتمويل المتوسط الأجل لميزان المدفوعات. وينبغي لهذه الإجراءات أن تحسن فاعلية دعمها المتوسط الأجل للبلدان التي تواجه اختلالات دورية وأخرى هيكلية وما يترتب على ذلك من مصاعب دولية وأن تنهض بمستوى هذا الدعم، وأن تضع الأسس لبلوغ معدلات عالية من النمو المتواصل واستقرار الأسعار. وفي هذا الصدد، لا بد من مراعاة الحاجة إلى موارد إضافية وإلى الشروط المرتبطة بتلك الموارد وما يتصل بذلك من فترات الاستحقاق. وينبغي أيضاً النظر في التدابير اللازمة لتقليل كلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، من أجل تحسين قدرتها على الوصول إلى برامج تمويل موازين المدفوعات التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي؛

(د) أن يكون هناك، في غضون العقد، نظام نقدي دولي أكثر استقراراً وإنصافاً وفعالية يدعمه ما يلي ويدعم هو ما يلي:

'١' إعادة معدلات النمو العالية القابلة للاستمرار وتحقيق الاستقرار في الأسعار؛

'٢' التقليل من التضخم الذي يفرض تكاليف حقيقية ومالية كبيرة على كل البلدان وعبئاً خاصاً على البلدان النامية التي توجد فيها اقتصادات حساسة، ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات فعّالة على الصعيدين الوطني والدولي للتحكم في التضخم؛

'٣' وجود نظام لسعر الصرف يتسم بالاستقرار وبقدر كاف من المرونة؛

'٤' معاملة صندوق النقد الدولي لبلدان الفائض وبلدان العجز معاملة منصفة ومتناظرة عند قيامه بمراقبة أسعار الصرف وسياسات موازين المدفوعات؛

'٥' اتخاذ ترتيبات لإيجاد سيولة دولية من خلال إجراءات دولية جماعية تتمشى واحتياجات السيولة في اقتصاد عالمي يتسع نطاقه؛

'٦' تطوير حقوق السحب الخاصة بوصفها الرصيد الاحتياطي الرئيسي للنظام؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينظر صندوق النقد الدولي بشكل دوري في توزيع حقوق سحب خاصة جديدة؛

(هـ) إقامة صلة بين حقوق السحب الخاصة وبين المساعدة الانمائية، الأمر الذي ينبغي أن يشكل جزءًا من عملية نظر صندوق النقد الدولي في إنشاء حقوق سحب خاصة جديدة حيثما وأينما وجدت، وفقاً لحاجات السيولة الدولية؛

(و) كفالة ما يلزم من جانب النظام النقدي الدولي لاشتراك البلدان النامية بصورة فعّالة ومنصفة في اتخاذ القرارات، على أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، دور هذه البلدان المتزايد في الاقتصاد العالمي.

واو ـ التعاون التقني

١١٦ ـ يجب، لدى تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية، التأكيد بشدة على ما للتعاون التقني من دور هام في عملية التنمية. فالتعاون التقني يسهم مساهمة جوهرية في الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتحقيق الاعتماد على الذات عن طريق ما يؤديه من دور واسع النطاق في تيسير ودعم أمور من بينها الاستثمار والبحث والتدريب والتطوير. ومن ثم فإن تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يتطلب التشديد مجدداً على التعاون التقني وزيادة الموارد المقدمة لهذا الغرض زيادة كبيرة.

زاي ـ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١١٧ ـ إن إمكانية الحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة وإتقانها أمران أساسيان للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ولذلك لا بد من إيلاء أولوية عالية لزيادة القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية. ولا بد من تشجيع وتحسين عملية نقل التكنولوجيا التي تعتبر ذات أهمية قصوى في هذا المضمار. ولا بد من توسيع نطاق التعاون الدولي في تلك الميادين وتكثيفه. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لاستحداث تكنولوجيات تتلائم والظروف الخاصة للبلدان النامية.

١١٨ ـ وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة تشكيل الأنماط الحالية للعلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية التي تؤثر في نقل التكنولوجيا وتنميتها. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير محددة كافية تتيح للبلدان النامية أو تيسر لها، حسب الاقتضاء، إمكانية الحصول على التكنولوجيا بأقصى قدر من الحرية وعلى أتم نحو ممكن. ولهذا الغرض، ينبغي للبلدان كافة أن تتخذ خطوات تكفل التبكير بإتمام المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا واعتمادها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. كما ينبغي بذل جهود للانتهاء بنجاح من المفاوضات المتعلقة بتنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إعادة النظر في الطرق التي قد تجعل نظام الملكية الصناعية وسيلة أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان كافة، وخصوصاً البلدان النامية.

١١٩ ـ وينبغي أن يولى، في تخطيط التكنولوجيا وسياساتها، اهتمام خاص للقطاعات التي لها أهمية حاسمة لدى البلدان النامية. وينبغي في هذا أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى إيجاد توازن معقول بين التكنولوجيات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وبين التكنولوجيات القائمة على الاستخدام الكثيف لرأس المال، بهدف بلوغ الهدف الأساسي وهو زيادة النمو والعمالة إلى أقصى مدى وإشباع الحاجات الخاصة للبلدان النامية.

١٢٠ ـ ومن أجل مساعدة البلدان النامية والمساهمة في تقليل الاختلالات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجالي البحث والاستحداث، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تدعم هذه الجهود. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيد بشكل ملموس وتدريجي في خلال العقد نسبة النفقات والجهود التي

تخصصها للبحث والتطوير لإيجاد حلول لمشاكل معينة تشترك في تحديدها وتكون ذات أهمية قصوى للبلدان النامية، وذلك بالاشتراك النشط من جانب الباحثين والمؤسسات في البلدان النامية. وعلى البلدان الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية أن تيسر حصول البلدان النامية على المهارات ولاسيّما المهارات الرفيعة المستوى، من خلال المبادلات الدولية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد دعمها لجهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في ميدان التنمية التكنولوجية وذلك باتخاذ التدابير الأخرى المحددة الموصى بها، ولاسيّما تلك التي يرد ذكرها في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية، بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي[٣٤].

١٢١ ـ ووفقاً لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٣٧]، تقوم البلدان النامية، مع حصولها على ما يلزمها من دعم من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، بتكثيف جهودها لتعزيز هياكلها الأساسية العلمية والتكنولوجية وتطوير قدرتها المحلية التكنولوجية والإبداعية، من أجل دعم قدرتها على رسم وإيجاد تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن اختيار التكنولوجيا القائمة والحصول عليها وتطبيقها وتكييفها، وذلك عن طريق جملة أمور منها ما يلي :

(أ) إحداث زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتعليم والتدريب على المهارات التقنية والإدارية والإبداعية، فضلاً عن البحث والتطوير، وتوجيه تلك الجهود نحو حل المشاكل الموجودة في ميادين وقطاعات ذات أهمية حاسمة لتلك البلدان.

(ب) اتخاذ تدابير رامية إلى الحصول على التكنولوجيا على نحو كفء واستخدامها على أمثل وجه، وذلك بإقامة روابط وثيقة وفعّالة بين منتجي التكنولوجيا والقطاعات الإنتاجية ومستعملي التكنولوجيا؛

(ج) استكمال جهودها على الصعيد الوطني ببدء أو تعزيز تدابير تعاونية فيما بينها، مثل تبادل الموظفين المهرة والمعلومات والخبرات، وذلك عن طريق إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية ووطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها.

١٢٢ ـ وعلى جميع البلدان أن تسعى لضمان أن يشارك الرجل والمرأة في التنمية العلمية والتكنولوجية ويستفيدان منها بالتساوي، وينبغي اتخاذ تدابير لتسهيل مساواة الرجل والمرأة في إمكانية الحصول على التدريب العلمي والتكنولوجي وعلى الوظائف الفنية.

١٢٣ ـ ويبذل المجتمع الدولي في أوائل العقد جهوداً متسقة لاتخاذ إجراءات شاملة وفعّالة، طبقاً لما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي لهجرة الموظفين المهرة بحيث تمثل هذه الهجرة من البلدان النامية عملية تبادل تكفل فيها حماية مصالح كل الأطراف المعنية حماية كافية. وعلى المجتمع الدولي أن ينظر، في بداية العقد وفي ضوء قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في دراسة اتخاذ ترتيبات يمكن بها للبلدان النامية التي تعاني من نزوح مواطنيها المهرة على نطاق واسع يسبب خللاً اقتصادياً لها، تأمين المساعدة عند بحثها فيما ينجم عن ذلك من مشاكل تكيّف.

١٢٤ ـ وينبغي تعبئة موارد كبيرة لجهاز الأمم المتحدة للتمويل الخاص بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب الفرع السادس من قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ لدعم الاجراءات اللازمة للنهوض بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية. وعند تحديد طبيعة موارد جهاز التمويل ومستواها ينبغي أن تراعى، في جملة أمور، الاعتبارات التالية :

(أ) الحاجة إلى تدفق الموارد على نحو يمكن التنبؤ به ومستمر؛

(ب) الحاجة إلى موارد كبيرة بالاضافة إلى ما هو موجود منها في نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) الحاجة إلى موارد خارجية غير مقيدة للتنمية العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية.

توضع الترتيبات الطويلة الأجل لجهاز التمويل موضع التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ حسبما وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين. ولهذا الغرض، ينبغي العمل بهمة في دراسة الترتيبات الطويلة الأجل المتعلقة بجهاز التمويل.

١٢٥ ـ وطبقاً لما نص عليه برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ينبغي التعجيل بإقامة شبكة المعلومات العالمية والدولية، وفي هذا الإطار، ينبغي للجنة الحكومية الدولية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تنظر على وجه السرعة في إقامة هذه الشبكة. وينبغي لنظم المعلومات الموجودة في الأمم المتحدة والأجهزة الدولية الأخرى التي أقيمت لتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية والتي تعمل أيضاً كمصارف لبيانات التكنولوجيا الصناعية أن تكون جزءًا مكملاً للشبكة العالمية المقترحة. وينبغي تصميم الشبكة بحيث تلبي الحاجات العاجلة للبلدان النامية. وينبغي أن تعطى الأولوية لتغطية المصادر البديلة للتكنولوجيا والجوانب العلمية، والتقنية، والاجتماعية ـ الاقتصادية، والقانونية وغيرها من الجوانب اللازمة لاتخاذ القرارات عند اختيار التكنولوجيا ونقلها.

حاء ـ الطاقة

١٢٦ ـ يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعّالة وعاجلة لبلوغ الغايات والأهداف المنشودة في ميدان الطاقة كما نصت عليها الفقرة ٣٤ من هذه الاستراتيجية. وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، ما يلي :

(أ) تضطلع كل البلدان، ولاسيّما البلدان المتقدمة النمو، بتدابير فورية لترشيد استهلاكها من الطاقة بجملة امور منها حفظ الطاقة، وتحسين كفاءة نظمها الخاصة بالطاقة، ولاسيّما من الهيدروكربونات، وتحسين إدارة الطاقة وزيادة التدريب التقني للقوة العاملة؛

(ب) عملاً بمبدأ السيادة الكاملة والدائمة لكل بلد على موارده الطبيعية، ينبغي تعزيز الاستكشاف والاستغلال الرشيد لموارد الطاقة، التقليدية وغير التقليدية على السواء، وفقاً لخطط كل بلد وأولوياته

---

(٣٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ٢٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع : E.79.I.21 والتصويبات) الفصل السابع.

الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند ويسهل المشاركة الفعّالة من جانب البلدان النامية في إنتاج هذه الموارد وتجهيزها وتسويقها وتوزيعها :

(ج) ينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو، لتحقيق التقدم نحو تنمية موارد الطاقة المحلية في البلدان النامية وتلبية احتياجاتها من الطاقة، بتسهيل وصول البلدان النامية، على أكمل وجه ممكن، إلى العمليات العلمية والتكنولوجية لتمكينها من تنمية مصادر الطاقة، بما في ذلك التكنولوجيا النووية لإنتاج الطاقة وفقاً للمبادئ المبينة في قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، وغيرها من البلدان التي في إمكانها ذلك، وكذلك المؤسسات الدولية، أن تساعد البلدان النامية في إعداد تقييمات شاملة لاحتياجاتها من الطاقة واستخداماتها ومواردها، وتسهيل قيامها بتخطيط واستعراض الاحتياجات المتعلقة بالطاقة التي تتضمنها غاياتها الانمائية :

(د) وضع وتعزيز برامج عمل وطنية متوسطة الأجل وطويلة الأجل لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ولهذا الغرض يجرى وضع وتعزيز برامج للتعاون في مجالات التطوير والاختبار والتدريب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي لديها مراكز اختبار في أحوال جيوفيزيائية ومناخية مماثلة :

(هـ) تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة المؤسسات المالية الدولية والوطنية والإقليمية في تمويل مشاريع الطاقة، وخاصة الموجود منها في أقل البلدان نمواً، بما يؤدي إلى زيادة تدفق مختلف أنواع الموارد :

(و) تحسين المناخ الاستثماري في البلدان النامية المهتمة بالأمر لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي في إطار خططها وسياساتها الوطنية في ميدان الطاقة :

(ز) سد احتياجات البلدان النامية التي تعاني من نقص الطاقة، عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار فيما يتعلق بمصادر الطاقة التقليدية وكذلك الجديدة والمتجددة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز خدماتها للمعلومات في ميدان الموارد الطبيعية.

١٢٧ ـ وتعالج مسألة التعاون في ميدان الطاقة في إطار الهيكل الشامل للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية بغية تشجيع وتعجيل حفظ الطاقة وتنمية موارد الطاقة العالمية عن طريق جملة وسائل منها تسهيل وتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتصلة بالطاقة، والتوسع في البحث والتطوير المتعلقين بالطاقة ؛ وزيادة تدفقات الاستثمار في مجال استكشاف الطاقة وتنميتها.

طاء ـ النقل

١٢٨ ـ تعزز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي في قطاع النقل تنمية التجارة العالمية المنقولة بحراً وسائر نظم النقل وزيادة مشاركة البلدان النامية في النقل العالمي للتجارة الدولية ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية تجرى التغييرات الهيكلية المناسبة حسب الاقتضاء. ويواصل المجتمع الدولي اتخاذ ما يلزم من خطوات لتمكين البلدان النامية من التنافس على نحو أكثر فعالية ومن توسيع أساطيلها التجارية الوطنية والمتعددة الجنسية حتى تزيد من نصيبها لدرجة كبيرة بغية الوصول به إلى ما يقرب قدر الامكان من ٢٠ في المائة من الحمولة الساكنة للأسطول التجاري العالمي بحلول عام ١٩٩٠. ويقوم الموقعون على الاتفاقية المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري بتنفيذها. وتصبح اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط نافذة المفعول في أوائل العقد مما يسهل توسع البلدان النامية في عمليات النقل المتعدد الوسائط.

١٢٩ ـ ويساعد المجتمع الدولي البلدان النامية فيما تبذله من جهود لزيادة إمكانياتها في الموانئ ومرافق النقل الداخلي وهياكله الأساسية ذات الصلة فيما يتعلق بتدريب الموظفين البحريين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان، عند الاقتضاء، في تنمية قدراتها فيما يتعلق ببناء السفن وإصلاحها.

١٣٠ ـ وينبغي تمكين البلدان النامية من تحقيق تقدم كبير في النقل الجوي وخاصة النقل الجوي للبضائع وذلك، **بين جملة أمور**، عن طريق زيادة أساطيل النقل الجوي وإقامة ما هو مناسب من المطارات والهياكل الأساسية ذات الصلة. ويوجّه اهتمام خاص على الصعيد الدولي إلى القضاء في ميدان الطيران المدني على الممارسات التمييزية وغير المنصفة التي تضر بنمو القطاع الجوي في البلدان النامية، حيثما وجدت هذه الممارسات.

١٣١ ـ ويتلقى قطاعا النقل بالطرق البرية والسكك الحديدية، اللذان يعتبران من الأجزاء الهامة في الهياكل الأساسية المادية في البلدان النامية، دعماً كبيراً من المجتمع الدولي لزيادة وتحسين شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية لدرجة كبيرة في البلدان النامية.

١٣٢ ـ ويقدّم المجتمع الدولي دعماً كافياً، قدر الإمكان، للتعاون الإقليمي في قطاع النقل والمواصلات وخاصة لتنفيذ عقد النقل والمواصلات في افريقيا، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨.

١٣٣ ـ ويقوم المجتمع الدولي بالتماس السبل والوسائل لزيادة إتاحة التمويل لتنمية قطاع النقل.

ياء ـ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

١٣٤ ـ تواصل البلدان النامية بنشاط تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها بوصفه عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يستند بهذا الوصف إلى التعاون فيما بين الدول كافة. وهي تلتزم، في هذا الإطار، بأن تنفذ بفعالية برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات وكذلك البرامج المتعلقة بهذين المجالين والتي تم الاتفاق عليها في مكسيكو وهافانا وبوينس آيرس، والبرامج الإقليمية ومن بينها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠[٣٨]. وسيساعد تنفيذ هذه البرامج في الثمانينات، في المقام الأول، البلدان النامية على أن تقوم، بجهودها الذاتية، بتعزيز قدرتها الاقتصادية، وتعجيل نموها الاقتصادي، وتحسين وضعها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

(٣٨) انظر A/S-11/14، المرفق الأول.

١٣٥ ـ وعلى أساس اقتراحات البلدان النامية في الهيئات المختصة، يتخذ المجتمع الدولي تدابير لتوفير الدعم والمساعدة للبلدان النامية، حسب الاقتضاء، في تعزيز تعاونها المتبادل وتوسيع نطاقه على كل من الصعد دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك توفير مزيد من الدعم التقني وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لعقد الاجتماعات وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة.

كاف ـ أقل البلدان نمواً، وأشد البلدان تأثراً والبلدان الجُزُرية النامية والبلدان النامية غير الساحلية

١ ـ أقل البلدان نمواً

١٣٦ ـ إن أقل البلدان نمواً ـ وهي أضعف البلدان اقتصادياً وأفقرها مع ما تعانيه من أشد المشاكل الهيكلية استعصاءً ـ ستستلزم، كأولوية أساسية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث، برنامجاً خاصاً على حجم كاف وكثافة تتسق مع خططها وأولوياتها الوطنية حتى يتسنى لها انتزاع نفسها بصورة حاسمة من حالتها الماضية والحاضرة وآفاقها القاتمة. لذلك يجب زيادة الجهود زيادة فورية وكبيرة بغية تحويل اقتصاداتها، وتعزيز قيام عملية انمائية ذاتية وحث خطى التقدم الزراعي والصناعي، وضمان تنمية الموارد البشرية والمشاركة الواسعة النطاق في العملية الانمائية على نحو يوازي التوزيع المنصف لمكاسب التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ويتسق معه. لذلك، يتخذ المجتمع الدولي، على سبيل الاستعجال، الخطوات اللازمة لاستكمال وتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً، الذي استهله مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة، في قراره ١٢٢ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٣٤]. وسيقوم باستكمال هذا البرنامج واعتماده ودعمه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في عام ١٩٨١.

١٣٧ ـ وتلبية لأهداف برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات، تحدد في الخطط الوطنية أهم المشاريع والبرامج ذات الأولوية وتقدر تكاليفها. وتحدد بصورة واضحة التفاصيل المتصلة بكل بلد من حيث التغيير الهيكلي في الزراعة والصناعة، وتحسين الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية، وتحسين الأداء فيما يتصل بجملة أمور منها التغذية، ومحو الأمية، والصحة، والعمالة، وتنمية الموارد البشرية. وتستلزم الغايات الواجب تحقيقها بذل مزيد من الجهود من جانب أقل البلدان نمواً ذاتها، إلى جانب زيادة ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم زيادة كبيرة.

١٣٨ ـ ويبذل كل جهد ممكن لاستحداث برامج تمكّن كل بلد من أقل البلدان نمواً من زيادة دخله القومي زيادة كبيرة ـ وحتى مضاعفته في الحالات المناسبة ـ بحلول عام ١٩٩٠.

١٣٩ ـ ولمساعدة أقل البلدان نمواً بين البلدان غير الساحلية على تخفيف آثار عوائقها الجغرافية، تقدم مساعدة خاصة لاستحداث وتحسين هياكل أساسية، إدارية ومادية معاً، للنقل العابر (الترانزيت). وتقدم مساعدة خاصة مماثلة لأقل البلدان نمواً بين البلدان الجُزُرية لتنمية هياكلها الأساسية للنقل.

١٤٠ ـ وتدعم جهود التخطيط الموسعة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية تدعيماً قوياً بالتزامات دولية جازمة بزيادة تدفقات الموارد المقدمة لأقل البلدان نمواً بمبالغ كبيرة. وتنفذ الالتزامات المتخذة فعلاً[٣٩] تنفيذاً فعالاً في إطار تقاسم منصف للجهد يأخذ في الاعتبار الأداء النسبي لكل بلد من البلدان المانحة. ويحيط مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً علماً بالتدابير التي تم اتخاذها فعلاً، وينظر في اتخاذ ما يلزم من التدابير الإضافية لضمان حد أدنى كاف من تدفق المساعدة الخارجية إلى كل بلد من أقل البلدان نمواً.

١٤١ ـ وتلبية للمشاكل الملحّة لأقل البلدان نمواً، تزاد طرق توفير المعونة التساهلية لهذه البلدان زيادة كبيرة من حيث مدى مرونتها وتلبيتها لاحتياجاتها الخاصة.

١٤٢ ـ وفي إطار الجهود الانمائية الوطنية، تعطى أولوية عالية لزيادة الإنتاج وحصيلة الصادرات بأسرع ما يمكن. وينبغي أن يكون الهدف هو إحراز تقدم نحو تحقيق الاعتماد على الذات والنمو الذي تتوفر له مقومات الاستمرار الذاتي عن طريق تخفيض درجة الاعتماد على تدفقات المساعدة الأجنبية تخفيضاً كبيراً في أثناء التسعينات. ويساند المجتمع الدولي هذه الجهود بقوة عن طريق توفير المساعدة المالية والتقنية وعن طريق اتخاذ تدابير تتصل بالسياسة التجارية.

١٤٣ ـ وتلبية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، يدعم المجتمع الدولي الجهود المبذولة لتعزيز القدرة التكنولوجية والإنتاجية لتلك البلدان، ولزيادة قدرتها الاستيعابية عن طريق تعزيز هياكلها الأساسية، وخاصة في مجالات النقل والاتصال والكهرباء والمساعدة في وضع قوائم شاملة بمواردها، وإعداد دراسات استقصائية صناعية، ولتدعيم تصنيعها الكامل ومشاركتها الكاملة في عمليات إعادة التوزيع وفي المشاورات الدولية بشأن النمو الصناعي، بما في ذلك نظام المشاورات، ولتعزيز عمليات استبدال الواردات وأداء تلك البلدان في تصدير المصنوعات، ولإقامة مشاريع مشتركة بموجب التعاون الإقليمي والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً في إطار الاتفاقات الدولية للمنتجات الصناعية والسلع المصنّعة. وتزاد التدفقات المالية إلى أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة، على أن يكون هذا على أساس شروط تساهلية جداً. وذلك في جملة أمور من أجل تنفيذ هذه التدابير.

١٤٤ ـ ولتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي والتحول الهيكلي للزراعة في أقل البلدان نمواً تجرى زيادة كبيرة لمستوى الاستثمارات السنوية في تنمية الأراضي، بما في ذلك مكافحة الفيضانات وتدابير حفظ التربة والمياه، وإقامة محاصيل دائمة، وفي الري، والآلات والمعدات وتنمية الثروة الحيوانية، والخزن والتسويق، والنقل والتصنيع الابتدائي للإنتاج الزراعي الأولي. وتجري زيادة كبيرة بالقيم الحقيقية في عمليات تخصيص الموارد الخارجية للزراعة في أقل البلدان نمواً. وينفذ تنفيذاً كاملاً في هذا الصدد ما يتم الاتفاق عليه من توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً.

---

(٣٩) انظر **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف، القرار ١٢٢ (د ـ ٥).

١٤٥ ـ ومن المهم أيضاً بوجه خاص، لدى إعداد برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً، الاستفادة إلى أقصى حد من ترتيبات التعاون فيما بين البلدان النامية، وخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتولي البلدان النامية، لدى إعداد برامجها لزيادة الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها، اهتماماً خاصاً للصعوبات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً ولزيادة الدعم المقدّم لأقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة كمساهمة هامة إضافية في البرامج الآنفة الذكر.

١٤٦ ـ وتولي البلدان المتقدمة النمو اهتماماً جدياً لكي تزيد بدرجة جوهرية، وبالقيم الحقيقية، المساعدة الانمائية الرسمية المقدّمة لأقل البلدان نمواً في خلال العقد. ويقوم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في عام ١٩٨١، بالنظر، بصورة مناسبة وفي إطار إجراء زيادة شاملة في المساعدة الانمائية الرسمية بغية تحقيق الأهداف المقبولة دولياً، في الاقتراحات التي قدمها فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بأقل البلدان نمواً بأن تخصص البلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نمواً حداً أدنى قدره ١٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في صورة مساعدة انمائية رسمية بحلول النصف الأول من الثمانينات، يرتفع إلى ٢٠ر٠ في المائة في خلال النصف الثاني من الثمانينات.

٢ ـ أشد البلدان تأثراً

١٤٧ ـ أدت الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة إلى خلق شعور عميق بالقلق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والمالية في البلدان النامية التي تجعلها اقتصاداتها الضعيفة نسبياً شديدة التأثر بالأزمات الاقتصادية الناشئة عن الزيادات الحادة في أسعار وارداتها الأساسية. وينظر المجتمع الدولي في تقديم الإغاثة والمساعدة إلى تلك البلدان التي قد تكون أشد البلدان تأثراً بالأزمة الاقتصادية الراهنة، مع مراعاة الاحتياجات العاجلة المتعلقة بموازين المدفوعات وبالتنمية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي النظر على وجه السرعة في اتخاذ تدابير إغاثة عاجلة لصالح تلك البلدان. ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر على وجه الاستعجال في اتخاذ تدابير محددة بغية تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها الجمعية العامة على أساس تقرير الأمين العام. وريثما يتم ذلك، ينبغي النظر على سبيل الاستعجال في تنفيذ التدابير الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

٣ ـ البلدان الجُزُرية النامية

١٤٨ ـ يتخذ في خلال العقد المزيد من التدابير المحددة لمساعدة البلدان الجُزُرية النامية في التغلب على العقبات الرئيسية التي تواجهها نتيجة للقيود الجغرافية وغيرها. ولتقليل قابلية هذه البلدان للتأثر بعدم الاستقرار الاقتصادي، يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدتها في تنويع اقتصاداتها، مع مراعاة الاحتمالات العامة للتنمية فضلاً عن مستوياتها القائمة.

١٤٩ ـ ويدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان الجُزُرية النامية في سعيها النشط للحصول على الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع هياكلها الأساسية، خاصة في قطاعات المياه والكهرباء والموجودات الصناعية والنقل. كما ينبغي القيام في خلال العقد باستقصاء إمكانيات إقامة مشاريع مشتركة، وتقديم المساعدة في مجال تعزيز قدرة البلدان الجُزُرية النامية على التفاوض مع المستثمرين الأجانب. وتوفر التسهيلات من أجل وصول هذه البلدان إلى الأسواق الأجنبية، وذلك بتقديم المساعدات التقنية والمالية فيما يتصل بجهودها لترويج تجارتها، وبالقيام حسب مقتضى الحال بتبسيط إجراءات منح الأفضلية لكي يتسنى للإدارات والمشاريع الصغيرة أن تستفيد تماماً من الوصول التفضيلي إلى الأسواق كلما كان ذلك متاحاً من ناحية المبدأ. وتقدم المساعدة في إعداد برامج مناسبة للتعليم والتدريب التقنيين، تشمل مجالي التسويق والإدارة.

١٥٠ ـ وتجري زيادة المساعدات المالية وغيرها من المساعدات التي تقدمها المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى البلدان الجُزُرية النامية، حسب الاقتضاء. كما ينبغي تبسيط إجراءات المساعدة إلى الحد الممكن.

١٥١ ـ وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تكون مستعدة لاتخاذ تدابير تكفل حصول البلدان الجُزُرية النامية على نصيبها من كل الفوائد المترتبة على التدابير العامة المتخذة لصالح البلدان النامية.

٤ ـ البلدان النامية غير الساحلية

١٥٢ ـ يشجّع اتخاذ نهج تخطيطي متكامل لتحسين وتطوير مرافق وخدمات النقل العابر (الترانزيت)، ولاسيّما عن طريق إقامة تعاون أكثر فعالية بين البلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر (الترانزيت). ويتضمن هذا التعاون تحقيق التناسق في تخطيط النقل وتشجيع المشاريع المشتركة في ميدان النقل على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية.

١٥٣ ـ ويقدم المجتمع الدولي، وفقاً لأولويات البلدان غير الساحلية والمعايير الانمائية المقبولة، دعماً قوياً في صورة مساعدات مالية وتقنية عن طريق اتخاذ تدابير محددة، وفقاً لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٣ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٣٤].

١٥٤ ـ وعلاوة على ذلك، تزيد المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف جهودها بشكل أكبر، من أجل زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية غير الساحلية للتخفيف من أثر العوائق الجغرافية التي تعاني منها عن طريق تنويع اقتصاداتها، مع منح أولوية خاصة إلى إقامة الصناعات وتنمية الموارد الطبيعية.

١٥٥ ـ ولتنفيذ التدابير المذكورة أعلاه، فإن الدعوة موجهة إلى المجتمع الدولي، ولاسيّما البلدان المتقدمة النمو، لتقديم التبرعات بشكل ملموس وسخي إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي للبلدان المانحة التي لم تتبرع بعد لهذا الصندوق أن تسارع بالتفكير في إعادة النظر في مواقفها لكي تقدم إليه دعمها التام.

لام ـ البيئة

١٥٦ ـ ينبغي الاستمرار في وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز السلامة البيئية والايكولوجية للأنشطة الانمائية، وذلك لأن عوامل الصحة والتغذية والرفاهية العامة تتوقف على سلامة وإنتاجية البيئة والموارد.

وتوضع أساليب لمساعدة البلدان النامية المهتمة بالأمر في مجال الإدارة البيئية، وفي تقييم التكاليف المتعلقة بتدابير حماية البيئة وفوائد هذه التدابير من الناحيتين الكمية والنوعية، وذلك بهدف معالجة النواحي البيئية للأنشطة الانمائية بطريقة أنسب. وتوضع هذه الأساليب مع المراعاة التامة للمعرفة القائمة لأوجه الترابط بين التنمية والبيئة والسكان والموارد. ومن أجل تحقيق تلك الغاية يجري تكثيف البحوث المتعلقة بأوجه الترابط هذه. وتعزز قدرات البلدان النامية لتيسير توصّلها إلى ما يناسبها من الخيارات العلمية والتقنية المتصلة بالبيئة والداخلة في عملية تنميتها.

١٥٧ ـ وفي إطار التمويل العام للمشاريع في البلدان النامية، تنظر الجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف، في القيام، بناءً على طلب البلدان الأولى، بدفع التكاليف المتعلقة بمراعاة الجوانب البيئية عند تصميم مثل هذه المشاريع وإكمالها. وتقدّم هذه الجهات المساعدة أيضاً في عدة مجالات منها ميدان التدريب، لتطوير القدرات المحلية للبلدان النامية على اتباع الأساليب المبينة في الفقرة ١٥٦ أعلاه، وبذلك تسهل أيضاً التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٥٨ ـ ويقوم المجتمع الدولي، ولاسيّما البلدان المتقدمة النمو، بزيادة دعمه المالي والتقني إلى البلدان المنكوبة بالجفاف التي تعاني من التصحّر زيادة كبيرة. وفي هذا الإطار، يزاد الدعم المقدّم إلى خطة العمل لمكافحة التصحّر[٤٠].

ميم ـ المستوطنات البشرية

١٥٩ ـ ينبغي تحسين نوعية الحياة والبيئة عن طريق جملة أمور من بينها وضع وتنفيذ ما هو مناسب من سياسات التخطيط والتنمية الرامية إلى كفالة قيام توازن أقاليمي أفضل بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية، والقيام في إطار تخطيط المستوطنات البشرية بتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين ظروف الإسكان في المناطق والمجتمعات الأكثر تضرراً ـ إمكانية الحصول على الخدمات، والأرض والعمالة ـ، ولاسيّما عن طريق برامج إصلاح المساكن.

١٦٠ ـ وتضع البلدان النامية سياسات لتوفير المأوى الضروري والهياكل الأساسية. ولتحقيق هذه الغاية وللاستفادة من الأثر المضاعف الذي يترتب على الاستثمار في ميدان المستوطنات البشرية، تقوم البلدان بتطوير صناعة التشييد فيها، ولاسيّما فيما يتعلق بالإسكان المنخفض التكلفة، ودعم مؤسسات التمويل المتصلة بهذا الموضوع، وحفز البحث، ونشر النتائج المتعلقة بالأساليب الفعّالة للتشييد والتصميم والتكنولوجيا المنخفضي التكلفة اللازمين للهياكل الأساسية، ومواد البناء المحلية وحماية البيئة.

نون ـ الإغاثة في حالات الكوارث

١٦١ ـ تسليماً بما للكوارث من آثار ضارة بتنمية البلدان النامية، يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لتحسين وتعزيز الترتيبات المتعلقة بتزويد البلدان النامية بمساعدات كافية ومناسبة في توقيتها، من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث واتقائها والتأهب لها.

سين ـ التنمية الاجتماعية

١٦٢ ـ يحدد كل بلد وينفذ، بحرية، السياسات المناسبة للتنمية الاجتماعية في إطار خططه وأولوياته الانمائية ووفقاً لهويته الثقافية وهيكله الاجتماعي ـ الاقتصادي ومرحلة التنمية التي يمر بها. ويقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية الضرورية، عن طريق جملة سبل من بينها برامج دولية محددة لدعم الجهود الوطنية للبلدان النامية في المجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية، وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام لتحقيق هذه الغاية. ويضاعف كل بلد التدابير الرامية إلى تحقيق الانتفاع التام بالموارد البشرية، وخاصة التدابير المتصلة بتدريب العاملين الوطنيين في إطار خططه الوطنية واحتياجاته الحالية والطويلة الأجل إلى موظفين وطنيين مؤهلين يعملون على كل الصعد وفي كل القطاعات الهامة للنشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي.

١٦٣ ـ وتسعى البلدان إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في التخفيف من الفقر، وتعزيز فرص العمالة، وتوفير حق العمل عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي واتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق التوزيع العادل لفوائد التنمية والاصلاحات المؤسسية. ونظراً لأن التنمية تستلزم عمالة منتجة ومجزية بما فيه الكفاية، يجب أن يولي التخطيط الانمائي هذه الناحية ما تستحقه من اهتمام. وتسعى البلدان إلى انتهاج سياسات للمواءمة بين المكاسب المحققة في مجال الانتاجية وبين زيادة العمالة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من قطاعات اقتصاداتها، وسياسات لتعزيز تحسين ظروف العمل والمعيشة في هذه القطاعات. وتشمل التدابير المؤدية إلى ذلك توفير إمكانية الحصول على الأرض والتسهيلات الائتمانية والدراية العملية، وزيادة مرافق التدريب بصورة تتلائم واحتياجات القطاعات المختلفة. ويشجع إنشاء تعاونيات للمنتجين تشمل تعاونيات ائتمانية وتسويقية وتجهيزية وكذلك تعاونيات للمستهلكين. وتتخذ البلدان تدابير فعّالة لتعزيز اشتراك المرأة في عملية التنمية. ويجري بالمثل وضع واعتماد تدابير لصالح الشباب. وتتخذ تدابير عاجلة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال، وفقاً لأحكام اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع، ولتعزيز الرعاية العامة للأطفال. وفي هذا الصدد، ينبغي القيام بصورة منتظمة باستعراض الجهود الانمائية الوطنية بما فيها السياسات والبرامج والخدمات التي تمس الأطفال، بغية تعزيز وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية التي يستفيد منها الأطفال بما في ذلك خدمات توفير المياه والإصحاح والصحة والتغذية والتعليم. وينبغي تعزيز وتدعيم التعاون الدولي الرامي إلى دعم هذه التدابير.

١٦٤ ـ وتقوم البلدان بوضع وتنفيذ سياسات تعليمية مناسبة لاحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية. ويحدد كل بلد مدى التوازن بين الجهود والموارد الضرورية اللازمة لتشجيع التعليم العام، بما في ذلك تحقيق الهدف المتمثل في توفير التعليم المجاني في كل المراحل، والتعليم غير النظامي للبالغين، والتنمية الثقافية، والقدرة العلمية والتكنولوجية. وستؤدي إمكانية الانتفاع بالمرافق التعليمية والتدريبية بصورة متزايدة وعادلة إلى تقليل التفاوت في الدخول، وإلى تعزيز قدرة المجتمع على تحقيق التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويكرّس اهتمام خاص إلى مسألة اضطلاع النظام التعليمي بنقل التراث الثقافي والقيم العامة للجنس البشري.

---

(٤٠) A/CONF.74/36 : الفصل الأول.

١٦٥ ـ وتحقيقاً لمستوى مقبول من الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ تنشئ البلدان نظاماً ملائماً وشاملاً للرعاية الصحية الأولية بوصفه جزءًا لا يتجزأ من نظام صحي أعم وبوصفه جزءًا من عملية تحسين عامة في التغذية ومستويات المعيشة والهياكل الأساسية الرئيسية لتلبية احتياجات معينة، منها مياه الشرب ومرافق الإصحاح الأساسية. وتستكمل النتائج المتوقعة من مضاعفة مراكز الرعاية الصحية الأولية عن طريق استحداث تكنولوجيات صحية مناسبة، وتوفير الأدوية الأساسية، ومنع إدخال أدوية خطيرة وغير مأمونة، وتعزيز البحوث المتصلة بالصحة، وتدريب العاملين المؤهلين في الميدان الصحي على جميع المستويات، بمن في ذلك الأطباء المؤهلون تأهيلاً عالياً. أما التدابير الرامية إلى تخفيض معدلات الوفيات بين الرضّع والوفيات العامة فتشمل التغذية المناسبة، وتعليم الآباء والأمهات، وتحصين الأطفال ضد الأمراض، وتحسين الصحة البيئية. وتنشئ البلدان كذلك الهياكل الأساسية اللازمة وتتيح إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتوسع نطاقها وتحسنها، كما تسعى إلى تحقيق هدف توفير الحماية الصحية لجميع السكان، بصورة مجانية إذا أمكن.

١٦٦ ـ وينظر إلى السياسات السكانية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من سياسات التنمية الشاملة. وتواصل جميع البلدان إدماج تدابيرها وبرامجها السكانية في غاياتها واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية. وتتخذ البلدان، في إطار السياسات الديموغرافية الوطنية، التدابير التي تراها ضرورية فيما يتعلق بمستويات الخصوبة، مع الاحترام الكامل لحق الوالدين في تحديد عدد أولادهما والفترات الفاصلة بين ولاداتهم بصورة حرة وواعية ومسؤولة. ويرفع المجتمع الدولي مستوى المساعدة السكانية دعماً لتلك التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى زيادة بحوث الطلب الحيوي والعلوم الاجتماعية لايجاد تقنيات لتنظيم الخصوبة تكون أكثر سلامة وفعالية وأوسع قبولاً.

١٦٧ ـ ولكل بلد من البلدان النامية أن يقرر، في إطار نهج موحد للتنمية، المضمون المحتمل لبرنامج وطني لتنمية موارده البشرية. ويشمل هذا البرنامج تحسين التعليم الابتدائي والثانوي لجميع السكان، الأمر الذي من شأنه أن يوفر قاعدة واسعة من اليد العاملة اللازمة للتنمية المقبلة وللإسراع في الأنشطة المجتمعية، وإعداد عاملين مهرة. ومن جهة أخرى، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من تركيز اهتمامها على التعاون من أجل تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية. وينبغي لها أن تنقصى أكثر الوسائل فعالية لتقديم المساعدة، على النحو المطلوب، تلبية للاحتياجات الانمائية في مناطق محددة. وفي هذا السياق، يمكن أن يستكل استخدام وسائط الإعلام الجماهيري، التي من شأنها أن تبلّغ قطاعاً واسعاً من المجتمع، تدبيراً فعّالاً لتنمية الموارد البشرية. كما أن تقديم المساعدة في ميادين الخدمات الإرشادية وإعداد المعلمين من شأنها أخر الأمر أن تمس قطاعاً كبيراً من السكان.

١٦٨ ـ وينبغي تنفيذ المجموعة الهامة من التدابير الرامية إلى تحسين مركز المرأة والواردة في خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة المعتمدة في مكسيكو عام ١٩٧٥[٤١]، كما ينبغي تنفيذ التدابير الهامة المتفق عليها والمتعلقة بقطاعات الاستراتيجية الانمائية الدولية الواردة في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة المعتمد في كوبنهاغن عام ١٩٨٠[٤٢].

رابعاً ـ استعراض وتقييم تنفيذ الأستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

١٦٩ ـ تشكل عملية الاستعراض والتقييم جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الانمائية الدولية. ويكون هدفها هو ضمان تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث تنفيذاً فعالاً وتعزيزها بوصفها أداة للسياسة العامة. ويضطلع بهذه العملية داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمية والقطاعية والإقليمية، وكذلك على الصعيد الوطني من جانب كل من الحكومات المعنية، مع الاستفادة الكاملة من الآليات والمرافق القائمة وتجنب ازدواجية أو تكاثر الأنشطة الاستعراضية قدر الامكان.

١٧٠ ـ وتقوم العملية على تمحيص منهجي، في إطار استعراض شامل للحالة الاقتصادية الدولية، للتقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية وتحديد وتقييم العوامل التي تتسبب فيما قد يبرز من نواحي القصور.

١٧١ ـ وينبغي لهذه العملية أن تشكل مناسبة، في ضوء هذا الاستعراض الشامل، لمعرفة الطريقة التي يمكن بها تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، وتوفير الحوافز السياسية الضرورية، والاضطلاع عند الاقتضاء، بتعديل تدابير السياسة العامة أو تكثيفها أو إعادة صياغتها في ضوء الاحتياجات والتطورات المستجدة.

١٧٢ ـ وعلى الصعيد الوطني، تعكس الحكومات بصورة مناسبة، حين تصوغ سياستها، الغايات والأهداف وتدابير السياسة المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية، وذلك وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية. وينبغي، حيثما اقتضت الضرورة تعزيز قدرة البلدان المهتمة بالأمر على التقييم بما في ذلك قدرتها الإحصائية أيضاً، وأن يتضمن هذا التعزيز تقديم المساعدة لتلك البلدان، بناءً على طلبها، من المصادر المتعددة الأطراف والمصادر الثنائية المناسبة.

١٧٣ ـ وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم بالاستعراض والتقييم كل من اللجان الإقليمية. ويمكن للمصارف الانمائية والمجموعات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتعاون مع اللجان الإقليمية لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجان الإقليمية الاضطلاع، كجزء من نشاطها العادي في إعداد الدراسات الاقتصادية للمنطقة، باستعراضات دورية للجوانب الانمائية الرئيسية في التجارب الانمائية الجارية في منطقة كل منها.

١٧٤ ـ وينبغي للجان الإقليمية، كل في منطقتها، أن تنظر في إمكانية إعداد برامج عمل لدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية. وعلاوة على ذلك، يمكن للجان الإقليمية، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة في الأمم

(٤١) انظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو، ١٩ حزيران/يونيه ـ ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٤٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاغن، ١٤ ـ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.80.IV.3، والتصويب)، الفصل الأول، الفرع ألف.

المتحدة والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف، أن تقترح طرقاً لتحسين ما تبذله الأمم المتحدة من جهود للمساعدة وزيادة تنسيق تلك الجهود في إطار الاحتياجات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل منطقة.

١٧٥ ـ وعلى الصعيد القطاعي، تساهم الوكالات المتخصصة والهيئات والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، كل وفقاً للخبرة المكتسبة في مجال نشاطها، في عملية الاستعراض والتقييم على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء.

١٧٦ ـ وعلى الصعيد العالمي، تضطلع بالاستعراض والتقييم الجمعية العامة، وتساعدها، عند الاقتضاء، هيئة عالمية العضوية تقدم تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتأخذ هذه العملية في الاعتبار النتائج المحرزة على الصعد القطاعية والإقليمية والوطنية. وتدعى لجنة التخطيط الانمائي إلى تقديم ملاحظاتها وتوصياتها. ويقوم الأمين العام بإعداد وتقديم تقرير شامل وما إليه من الوثائق ذات الصلة بغية المساعدة في عملية الاستعراض والتقييم.

١٧٧ ـ وتدعى البلدان المتقدمة النمو، كل على حدة أو عن طريق منظماتها ذات الصلة، إلى إحالة تقارير عما تبذله من جهود في ميدان المساعدة الانمائية في ضوء ما اضطلعت به من التزامات في الاستراتيجية الانمائية الدولية وفي المحافل الدولية ذات الصلة.

١٧٨ ـ وينبغي لعملية الاستعراض والتقييم أن تؤمّن، استناداً إلى تقييم يتم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠١ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، مساهمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مساهمة فعّالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية.

١٧٩ ـ ويأخذ الاستعراض والتقييم في الاعتبار، على جميع المستويات، نتائج المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والمؤتمر الدولي لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ونتائج المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة والتي تساهم مساهمة فعّالة في تنفيذ الاستراتيجية، فضلاً عن نتائج الاجتماعات الإقليمية والأقاليمية ذات الصلة. وتدرج الجمعية العامة في الاستراتيجية النتائج المتفق عليها، في الحين وعلى النحو المناسبين، بغية المساهمة في تنفيذها تنفيذاً فعالاً.

١٨٠ ـ وتضطلع الجمعية العامة بأول عملية استعراض وتقييم في عام ١٩٨٤، وتتخذ في تلك المناسبة قراراً بشأن موعد الاستعراض اللاحق أو الاستعراضات اللاحقة.

٥٧/٣٥ ـ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦)، المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي أرسى قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

وإذ تضع في اعتبارها المادة ٣٤ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقرار الجمعية العامة ٣٤٨٦ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ المتعلق باستعراض تنفيذ الميثاق،

وإذ يساورها القلق إزاء التقدم المحدود والجزئي المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف المحددة في القرارات المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي تنفيذ الأحكام الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، التي ترمي إلى ايجاد علاقات اقتصادية أكثر عدلاً وإنصافاً وإحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لدعم تنمية البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد رسمياً، تصميمها على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تضع في اعتبارها الأهمية الكبيرة التي يعلقها المجتمع الدولي على بدء جولة المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية واختتامها بنجاح، **وعلى** تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث[٤٣]،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتدابير الملائمة لتعزيز تنمية البلدان النامية والتعاون الاقتصادي الدولي[٤٤]،

١ ـ **تؤكد من جديد** دور الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ودور ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بوصفها مصادر أساسية للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية؛

٢ ـ **تحثّ**، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير الملائمة اللازمة لبدء جولة المفاوضات العالمية واختتامها بنجاح وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث؛

٣ ـ **تقرر** أن تجري، في دورتها السادسة والثلاثين، على ضوء نتائج المفاوضات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، استعراضاً شاملاً ومتعمقاً لتطبيق ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، حسبما هو منصوص عليه في المادة ٣٤ منه.

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

---

(٤٣) انظر القرار ٥٦/٣٥، المرفق.

(٤٤) د إ ـ ٥/١١ و Corr.1 و Add.1-3.